



PROVISIONAL

A/39/PV.9
3 October 1984

ARABIC

EXEMPLAIRES D'ARCHIVES
FILE COPY

A retourner / Return to Distribution C. 111



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حلفي مؤقت للجلسة التاسعة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الأربعاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠٠

(البحرين)

السيد آل خليفة

الرئيس :

(نائب الرئيس)

(زامبيا)

السيد لوساكا

نم :

(الرئيس)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفهية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر. DC2-0750, 2 United Nations Plaza

84-64049/A

ألقى كلمة كل من :

- السيد فان دن برويك (هولندا)
- سير جيفرى هاو (المملكة المتحدة)
- السيد آبي (اليابان)
- السيد ديزدارفيتش (يوغوسلافيا)
- السيد موران (اسبانيا)
- السيد هانا بلان (سنغافورة)
- السيد هارالا مبولس (اليونان)

تنظيم الأعمال

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد آل خليفة (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

الناقشة العامة

السيد فان دن برويك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فسي
مستهل كلمتي اسمحوا لي أن أعرب عن مدى سعادتنا لرؤية ممثل لامة ترتبط بها هولندا
بعلاقات ودية للغاية يشغل رئاسة الدورة التاسعة والثلاثين هذه التي تعقدتها الجمعية
العامة . ونحن واثقون من ان الحكمة والخبرة الطويلة بالأمم المتحدة اللتين جعلتا منه رئيسا
كفوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٨١ ستمكنا من توجيه ممثلي الدول المائسة
والتسع والخمسين الممثلة في هذه القاعة دون مقاب ، ان لم يكن دون جهد ، أثناء الأشهر
المقبلة .

واسمحوا لي أيضا أن أقدم أحر تهاني بلدي لأحدث عضو في منظمنا ، برونسي
دار السلام .

يوم أمس تكلم زميلي الايرلندي أمام الجمعية العام بأسم الاتحاد الاوربي ، ومن ثم
لم تعد هناك حاجة الى الخوض في الموضوعات التي تطرق اليها في كلمته . لذا ، اسمحوا
لي أن اركز على شغل ومستقبل منظمنا التي لانزال نوليها أهمية كبيرة . وفي هذا السياق
أود أن ادلي بعدة ملاحظات عن القضايا الدولية التي نخاضها بصورة محددة .

ان شعار الذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة سيكون ، كما يبدو ،
" الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل " . ألن يكون من الأفضل ان نقول " نحن ، الأمم
المتحدة ، من أجل عالم أفضل " ؟ ان الأمر يعود بالتأكيد اليها نحن أعضاءها بأن نتحدد
حقا في جهودنا لصنع عالم أفضل . وبرغم كل شيء ، ليست المنظمة الا أداة في أيدينا ، ولا
يمكن للأمم المتحدة ان تكون فعالة الا بالقدر الذي يسمح به أعضاؤها . ووفقا لكلمات الميثاق
" نحن ، شعوب الأمم المتحدة ، صممنا على أن نضم قوانا لتحقيق الأهداف المشتركة ومن

ثم قررنا انشاء هذه المنظمة الدولية . وان أهدافها الأساسية هي انتقاد الأجيال القادمة من ويلات الحرب وتأکید الايمان بالحقوق الأساسية للانسان ودفع الرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح . ان الذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة يجب ان تكون مناسبة لاجراء تحليل نقدي لما تمكنا من القيام به سعيا الى تحقيق تلك الأهداف . وبعد أن قلت هذا لا أود أن أنقل انطبعا مؤداه أنه ليس هناك الا القليل ، أو ليس هناك أي شيء ، يجعلنا نشعر بالامتنان . فقد عرض الأمين العام ، وحسنا فعل ، في تقريره الى هذه الجمعية ، جانب الانجازات من قائمة الحساب . واذكر منها تصفية الاستعمار وعمليات حفظ السلام وحقوق الانسان وأخيرا ، وليس آخرا ، العدد الكبير من المناسبات التي استطاع فيها مجلس الأمن ان يعالج معالجة فعالة حالات صراع معقدة . وطلاوة على ذلك ، هناك العمل القيم الذي تقوم به الوكالات المتخصصة في مجالي التنمية الاقتصادية والمساعدة الانسانية .

بيد أن انتقاد الأمم المتحدة ربما يكون اليوم أشد وأكثر انتشارا من أي وقت آخر منذ ١٩٤٥ . ولست بحاجة الى سرد مثالب المنظمة ، كما أنه ليس من المفيد محاولة وضع دليل لنواحي فشلنا وخيبات أملنا . فمعظمنا يعرف هذه المشاكل معرفة جيدة . ولكن ما يبید و أننا نفتقر اليه ، في رأينا ، هو الاحساس بالمقصد والارادة السياسية للتغلب على الصعوبات عن طريق المسعى المشترك . وطوال سنوات أفضى هذا الى تآكل تدريجي في الثقة بالمنظمة أدى بدوره الى التراجع عن روح الدولية وروح تعدد الأطراف - وهو أمر يسترعي الأمين العام انتباهنا اليه بصورة جديدة في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها هذه .

وبالفعل ، هناك قلق متزايد بشأن فعالية الأمم المتحدة بوصفها إطارا للتعاون الدولي ، الى حد أن البعض يرى تناقضا في السعي الى التوصل الى حلول للمشاكل الكبيرة التي نواجهها اليوم . والمشكلة دون شك يمكن أن تعزى الى عوامل تخرج عن سيطرة الأمم المتحدة مثل حالة العلاقات الثنائية بين الدول . ولا يمكن أن تتوقف الحجة هنا . على أية حال ، يتعين على الأمم المتحدة أن تظطلع بدورها في مجال التعاون الدولي ، وعجزها عن العمل ينبغي أن يكون مبعث قلق عميق للمنظمات الدولية . ويبدو لنا أن القيام بدراسة متأنية للأخطاء التي وقعت ولما يمكن القيام به للنهوض بفعالية الأمم المتحدة يمكن أن يكون له أثر عظيم على عملها في المستقبل . وانني على ثقة بأن الأمم المتحدة لا تزال منظمة لا غنى عنها وأنها لا تستطيع أن تصبح منظمة أقوى وأكثر صراحة إلا من خلال عملية النقد الذاتي .

وثمة شرط مسبق أساسي لأن تظطلع هذه الهيئة العالمية بالعمل الصحيح ، وهو احترام مبدأ العالمية . ولسوء الحظ ، نواجه مرة تلو الأخرى مقترحات في العديد من منظمات الأمم المتحدة تتناقض مع هذا المبدأ . وإذا ما استمر الأعضاء في محاولتهم قطع الشجرة ، فالشجرة ستزول ، من هنا ، أناشد أن نشجع في آثار أعمالنا . وبصدق ، أخشى في مثل هذه الحالة أن يصبح مستقبل الأمم المتحدة ذاته معرضا للخطر .

وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن أسفي لأن جمهورية كوريا لم تقبل حتى الآن عضوا كاملا . وباب العضوية ينبغي أن يكون مفتوحا أمام كوريا الشمالية ضد ما ترغب في هذا . ونأمل أيضا ألا يكون الوقت بعيدا الذي تتمكن كوريا الشمالية والجنوبية فيه من الجلوس الى طاولة المفاوضات لحل المشاكل القائمة بينهما .

وفي نهاية هذا العام سوف تنتهي مدة عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن . وقد قال أحد المعلقين مرة : " ان الانتخاب لعضوية المجلس هو امتياز ، وتتوقع الامم المتحدة من أي بلد ينتخب في هذا المجلس لمدة سنتين ان يكون مستحقا لهذا الامتياز " . وآمل أن تكون هولندا قد نجحت في هذا الامتحان .

وبناء على تقرير تقدم به الأمين العام الى الدورة السابعة والثلاثين ، بذل مجلس الأمن جهودا لا يحد الوسائل والسبل للنهوض بفعاليته لكننا نأسف أن المجلس لم يتمكن

حتى الآن من أن يضع أى مقترحات ذات مغزى . وفني عن القول أننا سنواصل من جانبنا البحث عن الفرص للحصول على قبول لبعض الاقتراحات القيمة التي وردت في تقرير الأممن العام . وأفضل أمل في استعادة دور المجلس كأداة فعالة في الدبلوماسية الدولية يمكن في استعداد الدول الأعضاء لأن تستخدم بشكل مكثف وبناء الاجراءات المنصوص عليها في الميثاق .

على أية حال ، ان المجلس يتم تجاوزه كثيرا ، وبكل أسف ، نتيجة لعدم الثقة بموضوعية الأمم المتحدة . والمجلس لا يستطيع أن يضطلع بولايته دون التأييد السياسي الكامل وبالأخص من جانب الدول الكبرى . وهذا يتطلب أن تشارك بجدية في عمل المجلس . أما وساطة الأمم المتحدة فلا يمكن لها أن تصبح ترياقا لكل صراع دولي بل لا ينبغي ذلك . والتدابير الثنائية والاقليمية لها دور هام تضطلع به في السعي للتوصل الى حلول سلمية للمشاكل القائمة بين الأمم . وهذا لا يمكن أن يغير حقيقة أن مجلس الأمن لا يزال يتحمل المسؤولية الأساسية من صيانة السلم والأمن في العالم خاصة في حالة الصراعات الخطيرة . وينبغي أن يكون جليا أن الذين لا يلتزمون بقرارات مجلس الأمن من خلال الاجراءات التي يتخذونها يسهمون في تآكل هوية المجلس . وخطورة هذه العملية تضطرننا الى ايلائها أهمية خاصة .

ان الحالة السائدة في الجنوب الافريقي لا تزال مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن . ورفض جنوب افريقيا تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مما يؤدي الى ابطاء استقلال ناميبيا ، لهو انتهاك واضح لالتزام الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات المجلس . ونحن ، من جانبنا ، لانزال نفضل فرض بعض العقوبات الالزامية المنتقاة ضد جنوب افريقيا مادامت حكومتها تستمر في انكار الحقوق الأساسية لأقلية السكان .

ودعت هولندا وما الى تطبيق حظر الأسلحة الالزامي على هذه البلاد . وفي هذا الصدد أود أن أذكر هذه الجمعية بجهودنا الرامية الى التوصل الى حظر طلي استيراد الأسلحة من جنوب افريقيا .

أما فيما يتعلق بالمشاكل التي تحدث بالشرق الأوسط ، فقد أوضح زميلي من إيرلندا موقف الدول العشر بالتفصيل ، لكنني أود أن أضيف كلمة بشأن جهود الأمم المتحدة الرامية الى صيانة السلم في الشرق الأوسط فبعد وقت قصير ، سيكون على مجلس الأمن أن ينظر في إمكانية إعادة انعاش دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفل) . وانسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان سيوفر للمجلس فرصة فريدة لاعادة انشاء اليونيفل باعتباره ضامنة للسلم والأمن في منطقة عملياتها . ونحن نشعر أن هذه الفرصة ينبغي أن تسغل الى أقصى حد ممكن .

وبالنسبة للحرب بين ايران والعراق ، فقد شجعنا قبول الطرفين ارسال مراقبين تابعين للأمم المتحدة لمراقبة تعهدهما بالتوقف عن الهجمات على المراكز المدنية . والسعي من أجل السلم بين هذين البلدين سيتمزز كثيرا اذا ما استعد الطرفان للاستفادة الكاملة من أدوات هذه المنظمة . ونحن من جانبنا نستمر في النظر باعجاب الى جهود الأميين العام الرامية الى تحقيق نهاية لهذا الصراع .

أما في أمريكا الوسطى ، فمجموعة كونتادورا تضع خطة شاملة لارساء أسس السلم والاستقرار في المنطقة . وانني مرتاح للتقدم الذي يتم احرازه في وضع اعلان كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى . والأمم المتحدة ينبغي أن تقدم دعما كاملا الى جهود بلدان كونتادورا عندما يطلب منها ذلك وبالتالي تشجع السعي الى التوصل الى حلول اقليمية للمشاكل الاقليمية .

ومنذ البداية ، احتل موضوع نزع السلاح النووي وبحق مركزا متميزا على جدول أعمال هذه الجمعية العامة . ان القدرة التدميرية التي تمتلكها هذه الأسلحة تواجهنا بمآزق لا مثيل لها وتجعل من الحتمي أن يبذل كل جهد لتقليل خطر استخدام هذه الأسلحة الى حد أدنى . وبالطبع ، ينبغي أن يكون هدفنا الأساسي تحقيق الاستقرار في حده الأدنى ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا عبر المفاوضات . ونحن بالتالي ندعم رئيس الولايات المتحدة في ندائه السوجه أمام هذه الجمعية بتكثيف الحوار بين الشرق والغرب ، مما يؤدي بدوره الى استئناف المفاوضات .

وبالنسبة لنا في هولندا ، ما يبعث على قلقنا هو التفوق غير المقبول للاتحاد السوفياتي في الصواريخ النووية المتوسطة المدى التي يجرى تركيزها على الأرض . ونأمل في أن تتوصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى اتفاق بشأن التخفيض الكبير ، وربما الإزالة الكاملة ، لهذا النوع من الأسلحة . كما نعلق أهمية خاصة على تحقيق مثل هذه النتيجة . وعلى أية حال ، اذا ما استمر الاتحاد السوفياتي في نشر ترسانته من صواريخ لاس لاس ٢٠ ، فان حكومة هولندا ستشعر بأنها ملتزمة بالمشاركة في نشر مثل هذه الأسلحة*.

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ويمثل مؤتمر جنيف الخاص بنزع السلاح الاهتمام الحيوى لدى المجتمع العالمي بأسره بوضع اتفاقات ذات مغزى وقابلة للتحقق بشأن المستويات الأدنى والأكثر أمناً فسي التسلح . وما يبعث على أسفنا الاضاعة الكبيرة لقدرة هذا المحفل التفاوضي بسبب النزاعات الاجرائية المطولة . وان نضع في اعتبارنا سرعة التطور التكنولوجي ، فان الاتفاق المبكر على التدابير الرامية الى منع حدوث سباق تسلح يزعزع استقرار الغضاء الخارجي ينبغي ان يكون أحد البنود التي تحظى بالأولوية في جدول أعمالنا .

وقد أوضحت الأحداث الأخيرة مرة أخرى الحاجة الى فرض حظر كامل على الأسلحة الكيميائية . لقد تم احراز تقدم في المفاوضات ، ولكنه ليس تقدماً كافياً . وسنواصل تعزيز فرض حظر على الأسلحة الكيميائية في اطار المفاوضات في جنيف .

ان احد المجالات التي اسهمت فيها الأمم المتحدة اسهامات كبيرة هو النهوض بحقوق الانسان .

لقد أصبحت الأمم المتحدة وحق مصدرا رئيسيا للأمل بالنسبة للأفراد الذين يعانون من التمييز والاضطهاد والمعاملة المهينة . والاحظ في اطار منظومة الأمم المتحدة استعدادا متزايدا لانتقاد انتهاكات حقوق الانسان التي لاتزال تحدث في العديد من الأماكن والبيئات السياسية المتباعدة . وأضيف انه لا ينبغي لأى دولة ان تتستر وراء حقوقها السيادية لترفض جميع أشكال المتابعة الدولية لسلوكها . وفي هذه الدورة ، سيكـون المطلوب من الجمعية العامة ان تنظر في اقتراح يدعم قضية حقوق الانسان وان توافق على مشروع اتفاقية ضد التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية وغير الانسانية والمهينة . وقد وضع نص هذه الاتفاقية فريق عامل تابع لهيئة حقوق الانسان التي كان لبلدى شـرف رئاستها ، ونأمل ان تحظى الاتفاقية بموافقة جميع أعضاء الأمم المتحدة .

ان المعاملة القاسية وغير الانسانية المتعمدة التي يتلقاها البشر الآخرون لاتزال موجودة بأشكال تختلف عن تلك التي تتناولها صكوك حقوق الانسان التقليدية أو الحديثة . ولا يزال العالم يجتاحه ماء الارهاب العنيف والمتسم بالهوج والمجهول المصدر . وقد كان آخر مثال على وحشية الارهابيين القصف الذى تعرض له مبنى سفارة الولايات المتحدة في

الأسبوع الماضي . ان حكومة هولندا تدين بشدة أعمال العنف السياسي هذه وتطالب
باتخاذ اجراء دولي مكثف لوضع حد لويلات الارهاب .

وتسليما بحاجة البلدان النامية الى المساعدة الخارجية ، اعلنت حكومة هولندا
قبل أسبوع انها ستستمر في تخصيص ٥٠٠ في المائة من دخلها القومي للمساعدة الانمائية .
وسيخصص جزء كبير من هذه المعونة لصالح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف . والفعل ،
ان احد الانجازات الرئيسية التي حققها ميثاق الأمم المتحدة ، بالمقارنة بعصبة الأمم ،
التسليم بالدور الحيوي الذي يؤديه التعاون الاقتصادي الدولي . واذ ننظر الى السراء ،
يمكننا ان نشير الى أوجه النجاح وكذلك أوجه الفشل . لقد نشأت منظومة الأمم المتحدة
للتنمية . ولا يمكن تصور عالم اليوم دونها . ولكن طينا ، في نفس الوقت ، ان نسلّم ان
هناك في الوقت الحاضر حالات جمود في الحوار القائم بين الشمال والجنوب . ان الكثيرين
منا ينظرون الى حالة الحوار بين الشمال والجنوب بنفاد صبر متزايد . ولم نشهد حتى
الآن البدء بجولة جديدة في مفاوضات شاملة تناقش فيها بطريقة مترابطة مسائل أساسية
مثل الطاقة والغذاء والنقد والتمويل والتجارة والمعونة . ولكن ينبغي ان نسأل انفسنا
عما اذا كان هذا المفهوم ليس مفرطاً في الطموح وقائماً على الافراط في تقدير الدور الذي
يمكن للحكومات ان تضطلع به في تشكيل الظروف الاقتصادية والاجتماعية في العالم . ومن
أجل دعم عملية التغيير المستمرة ، من الحتمي ان نوضح مفاهيمنا المختلفة في كثير من
الاحيان عن طريق اجراء حوار صريح وبنّاء وان نحدد الأرضية المشتركة والأهداف الملزمة .
أولا ، تسترشد حكومة بلادي في نهجها للتعاون الانمائي بمفهوم مراعاة الفروق
مراعاة واجبة . وقد توصلنا الى الادراك ان الاختلافات الأساسية في النظرة الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية والثقافية تحتاج الى التنوع الكبير في برامجنا وانشطتنا وتدابيرنا .
ثانياً ، انني اتردد كثيراً فيما يتعلق بفعالية الاستراتيجيات العالمية التي تنعوا الى
التفاضي عن تنوع المشاكل في البلدان المختلفة .

ان المفاوضات الدائرة في المؤتمرات القطاعية هي ايضا جزء من الحوار الشامل .
وان الحدث الهام الذي يتعلق بموضوع الشمال والجنوب في هذا العام ، ألا وهو المؤتمر
العام الرابع الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في فيينا ، قد حقق نجاحا

متواضعا . وقد امكن الاتفاق على مجموعة من القرارات التي اتخذت بتوافق الآراء والتي تضمنت تدابير عملية وخطوات ملموسة للنهوض بأنشطة الأمم المتحدة في مجال التصنيع ، وهو مجال له أهمية قصوى بالنسبة للعالم الثالث . وعلى أية حال ، سيتوقف التنفيذ الناجح لهذه القرارات أساسا على استعداد البلدان المانحة لتوفير المساعدات المالية الإضافية التي تمت الموافقة عليها . ونحن ، من جانبنا ، ننوى ان نقوم بهذا .

وفي مجال آخر له صلة خاصة بالعالم الثالث ، ألا وهو مجال السكان ، شهدنا النتيجة الناجحة التي حققها المؤتمر الدولي الذي عقد في المكسيك ، بالرغم من انه قد تعرض ، لسوء الحظ ، لجهود كانت ترمي الى اضافة الطابع السياسي عليه .

وفي فترة تتسم بقلّة الموارد ، يتعين على الأمم المتحدة ، شأنها شأن اعضائها ، ان تسترشد بقواعد ضبط الميزانية وجدوى التكاليف . ان الرقابة الصارمة على الانفاق الرسمي وان الادارة السليمة وكبح جماح الانشطة التنظيمية أمور حتمية لضمان مستقبل المنظمة . ونحن ، بوصفنا من بين المساهمين الهامين في ميزانية الأمم المتحدة وفي ميزانيات العديد من الوكالات المتخصصة والصناديق الطوعية ، نشعر ان لدينا ما يبرر ان نطالب هذه المنظمة بأن تستخدم هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من الفعالية . وان لضبط الميزانية وجدوى التكاليف أهمية مماثلة .

وفيما يتعلق بالجهود الرامية الى السيطرة على البيروقراطية المتسعة ، فاننسي ارحب ببيان الأمين العام الوارد في تقريره السنوي بأنه سيحاول ان يحسّن فعالية الأمانة العامة . ونأمل ان تتضح نوايا مماثلة بالنسبة للوكالات المتخصصة . ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة هي أوضح مثال على هذا . ان الادارة واهل الطابع السياسي غير السليمين وكذلك محاولة القيام بأنشطة باهظة التكاليف لم تدعمها جميع الدول الأعضاء ، يقع عليها اللوم بصورة كبيرة في حياض هذه المنظمة من طريقها الصحيح .

ان احدى النقاط التي تثير اهتماما خاصا لدى حكومة بلادي هي تمويل عمليات صيانة السلم . فبسبب رفض بعض الأعضاء الهامين دفع اسهاماتهم الأساسية ، سيصل العجز المتراكم في ميزانية قوة الأمم المتحدة في لبنان قريبا الى مبلغ ٢٠٠ مليون دولار امريكي .

وسينظر وفد هولندا في هذه الدورة فيما يمكن اتخاذه من خطوات لتحسين هذه الحالة التي يظهر أنها مجحفة بالبلدان التي تقدم القوات ، والتي قد تهدد في النهاية المهام التي تؤديها الأمم المتحدة في صيانة السلم .

إننا نسعى ، في إطار منظومة الأمم المتحدة ، إلى إقامة حوار سياسي واقتصادي . وقد اقمتنا عبر السنوات شبكة من المنظمات التي تنخرط جميعا ، على نحو آخر ، في مساعدة الشعوب النامية على مساعدة نفسها . فالعالم كما هو عليه اليوم لا يستطيع الاستغناء عن هذه المنظومة . ولكننا نحن ، شعوب العالم ، مسؤولون ، في نفس الوقت ، من القصور المتزايد الذي يعتور عمل هذه المنظومة . وقد تبدوا الذكرى الأربعون للأمم المتحدة مناسبة ملائمة للتفكير في السبل والوسائل التي يمكن من طريقها تحسين عملها ومطيات صنع القرارات فيها وجدوى تكاليفها .

وهذه الروح يزعم وفد هولندا تقديم اقتراحات بجعل جداول الأعمال المثقلة للعديد من أجهزة الأمم المتحدة أكثر فاعلية وذلك سعياً منه إلى تنشيط عملية صنع القرارات. فليس من المحتوي، طبعاً، أن تنتهي كل مناقشة باتخاذ قرار جديد. ولن يكون لتوافق الآراء مغزى إلا بالقدر الذي ننسق فيه جهودنا بصورة فعلية - وأكرر "بصورة فعلية". وهذا لا يعني أنه لا توجد اختلافات في المنظور؛ فهذه الاختلافات موجودة بالطبع. ولكن ينبغي مناقشة هذه الاختلافات في المحافل السياسية المختصة. ولنحاول جميعاً بكل الوسائل ألا نشل عمل الأجهزة الفرعية التقنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من طريق ادخال مسائل خلافية لا تدخل في أغلب الأحيان في إطار عمل تلك الهيئة بعينها. وسيعرب وفد هولندا أكثر من أي وقت مضى من معارضته لهذه الممارسات، لأنها تقوّض بصورة خطيرة عمل هذه المنظمة وربما مستقبلها ذاته.

لقد تساءل الأمين العام في تقريره لماذا حدث تراجع من النهج الدولي والنهج المتعدد الأطراف في وقت أصبحت فيه التطورات الفعلية في العالم تتطلب على ما يبدو التحرك في الاتجاه العكسي. وأعرب الأمين العام من أمه في أن يقوم طمأ السياسية والمفكرون في العالم أجمع، كذلك الزعماء السياسيون والدبلوماسيون بامعان الفكر في هذه الظاهرة. واننا نشعر شعوراً حقيقياً بأن الاستجابة لنداء الأمين العام بالدخول في عملية نقد ذاتي ستكون ذات فائدة جمة.

وفي الوقت نفسه أود أن أشير إلى كلمات سلفي عندما خاطب الدورة الأولى للجمعية العامة. لقد قال:

"اننا على اقتناع راسخ بأن نجاح هذه المنظمة لا يكمن في تكاثر الأجهزة والاستبيانات والتقارير بل في الأعمال". (A/PV.41، ص ٨٢٥ من النص الانكليزي)

وأود أن اضيف إلى ذلك الأعمال التي تتسم بالتعاون الدولي الحقيقي. هنا تكمن بوضوح المهمة المشتركة لأعضاء هذه المنظمة.

سير جيفري هاو (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي في البداية ان أضف صوتي الى صوت الذين اعربوا لكم من قبل من التهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين التي تعقدها الجمعية العامة . انني اتمنى لكم كل النجاح في ادارة شؤونها خلال الأشهر القادمة . وأود ان اعرب لسلفكم ، السيد ايويكا ، من شكرى لتأدية مهامه على الوجه الأكمل . وانني أشعر بسعادة كبيرة وشي من الفخر ان اهنئ بروني دار السلام على انضمامها في الأسبوع الماضي الى عضوية هذه المنظمة بوصفها العضو التاسع والخمسين بعد المائة .

واسمحوا لي ايضا في البداية ان اشيد بحرارة بالأمين العام . فلا تزال جهودهم التي لا تكل من أجل التوصل الى حلول لمشاكل العالم تحظى بآيات تقديرنا وتأييدنا . لقد أشار الأمين العام منذ سنتين ، في أول تقرير له عن أعمال هذه المنظمة ، الى ازمة النهج المتعدد الأطراف . وقال ان العالم يقترب " بشكل خطير من حالة دولية جديدة تعمها الفوضى " (A/37/1 ، ص ٣) . ويبين تقريره في هذا العام ، بوعي وأمانة معتادين ، مدى ضآلة التقدم الذي احرزناه نحو تحقيق الأهداف التي حددناها منذ عامين . لقد قال لنا الأمين العام بكل صراحة ما يمكننا - بل ما يجب علينا - ان نفعله ، نحن الدول الأعضاء ، للتغلب على العاصب التي منعنا حتى الآن من رؤية العالم الأفضل الذي الههم الذين قاموا بوضع الميثاق منذ ما يقرب من ٤٠ عاما مضت .

لقد تكلم وينستون تشرشل في فولتون ، ميزوري ، بعد عام واحد من انشاء الأمم المتحدة ، من الارادة السياسية المطلوبة لتحويل المنظمة الوليدة الى قوة عطية للحفاظ على السلام ، حيث قال :

" يجب علينا ان نحرض على ان يكون عطيا مشرا ، وان تكون حقيقة واقعية لا مصنعة ، وان تكون قوة للعمل لا مجرد كلمات تافهة ، وان تكون هيكلا حقيقيا للسلام . . . لا مجرد مقصورة في برج بابل " .

ولو كان وينستون تشرشل حيا لكان أيد دون شك الفريزة العطية المتعمقة الواضحة في تقارير الأمين العام . وانني ايضا أهنئ بقوة دعوة الأمين العام الأخيرة الموجهة لنا الى ان :

"... نسأل انفسنا ما هي الخطوات المفيدة التي يمكن اتخاذها في حالة معينة بدلا من البدء بالتفكير في جميع الأسباب الغريبة الداعية الى عدم اتخاذها". (A/39/1، ص ٨)

ان بصيرة تشرشل هامة الآن كما كانت دائما . فالتعاون الدولي الفعال في التصدي لمشاكل العالم يحتاج الى أكثر من الخطابات المنمقة والقرارات الجيدة الصياغة . انه بحاجة الى الشجاعة والابداع : وحاجة قبل كل شيء الى التزام ثابت على أساس عالمي بالقيام باجراء عملي سعيا لتحقيق أهداف واقعية .

وهذا ضروري في منهجنا لمعالجة مشاكل الاقتصاد العالمي أكثر من أى مجال آخر . ان القمة السنوية للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة تعد مثالا طيبا على نوع النهج العملي الذى اعنيه لحل المشاكل . لقد استضافت المملكة المتحدة في شهر حزيران/يونيه الماضي الاجتماع العاشر الذى عقده هذه القمة . وقد تمكنا من التوصل الى قدر كبير من الاتفاق على ضروريات الانتعاش العالمي . وفي الوقت نفسه راعينا مراعاة حقيقة الصعوبات التي تواجه كثيرا من البلدان . وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، شهد العام المنصرم تحسنا كبيرا . فمعدل انخفاض معدل التبادل التجارى العالمي . وفي العام الماضي لم يرتفع إلا بنسبة ٢ في المائة . وفي هذا العام تنبأ صندوق النقد الدولي بزيادة في معدل التبادل التجارى قدرها ٨٠ في المائة .

ان هذا الانتعاش لم يكن مقتصرًا على العالم الصناعي . فقد تحسّن الوضع في كثير من البلدان النامية أيضا ويزداد تحسنا . ومن المتوقع ان يكون حساب العجز الحالي للبلدان النامية غير المصدرة للنفط أقل من نصف ما كان عليه في عام ١٩٨١ . وينبغي ان تصل نسبة النمو في هذا العام بالنسبة للبلدان النامية الى ٣.٧ في المائة . وهذا التحسن الكبير لم يحرز دون حدوث صعوبات .

انني أشيد بسياسات التكيف الناجحة المتبعة من جانب كثير من البلدان النامية لمواجهة صعوبات اجتماعية وسياسية حقيقية في معظم الأحيان . اننا بحاجة الى استمرار في هذه السياسات وإلى اعتمادها على نطاق أوسع اذا كنا نريد التغلب على مشكلة

الديون الدولية والقضاء عليها ، والبلدان النامية بحاجة الى الدعم التام من البلدان الصناعية . وهذه النقطة أكدها بحق المدير العام لصندوق النقد الدولي . لقد قال السيد لاروسيه :

" ان جهود البلدان النامية بحاجة الى دعم من البلدان الصناعية ، التي بوسعها اقامة اقتصاد عالمي أكثر حيوية ودينامية ، علاوة على العمل المتضافر لضمان استمرار التدفقات المالية الدولية الكافية والظروف التجارية المتاحة " .

ان أحد الأسباب الرئيسية لمشاكل البلدان النامية هو المستوى العالي لأسعار الفائدة الدولية . لقد بين الاقتصاد الأمريكي كيف يمكن خلق عمالة حقيقية جديدة في مجتمع مفتوح ومستعد لتلبية حاجة التغيير . ولكن لا يزال الحجم الحالي للعجز في الميزانية الأمريكية ، والأسعار العالية للفائدة المقترنة به ، تشكل تهديدا للانتعاش العالمي .

واننا نرحب بادراك حكومة الولايات المتحدة للحاجة الى التصدي لهذه المشكلة . ويحدونا الأمل ان يستمر هذا الاعتراف ويحول الى عمل . فأسعار الفائدة العالمية المنخفضة تعود علينا جميعا بالفائدة . وسوف تخفف من عبء دفعات الديون ، مما سيسمح بدوره للعديد من البلدان بزيادة وارداتها ، وأية زيادة طامة في التجارة هي من مصلحة الجميع .

ان المشاكل الاقتصادية القائمة في العالم لا يمكن حلها إلا من طريق التعاون بهذه الروح من التكافل . والطبع ، فان بلادى طازمة على العمل في تعاون وثيق مع البلدان المدينة ، كل على حدة ، بغية التوصل الى حلول مقبولة بشكل متبادل للمصائب التي تواجهها . ان التحدي الذي يواجهنا هو وضع تدابير عملية تتوفر لها فرص النجاح .

ولقد تقدمت الحكومة البريطانية بعدد من المقترحات، ناقشناها في القسمة الاقتصادية التي عقدت في لندن في شهر حزيران/يونيه . وقد شرح زميلي السيد لوسون وزير المالية هذه المقترحات في اجتماع صندوق النقد الدولي أمس في واشنطن . وتقسم المقترحات لاستخدام عطية إعادة الجدولة لسنوات متعددة، وذلك لتعزيز دور البنك الدولي والمؤسسات المرتبطة به، ولزيادة الاستثمارات الخاصة في البلدان المديونة، ولتحقيق التمويل الطويل الأجل الأكثر ثباتاً . وإذا ما نفذت هذه المقترحات فإنها ستكون عوناً كبيراً للبلدان المديونة . بيد أنه ليس هناك شك في أن الأسهم الأكبر سيأتي من الانتعاش المتسع والثابت للبلدان المتقدمة صناعياً مسؤولية خاصة تتمثل في المساعدة لنشر هذا الانتعاش خارج حدودها . وينبغي لنا أن نكون جادين في كفاحننا لمقاومة النزعة الحمائية وتخفيف حدتها . ولا بد من انعاش التجارة العالمية من خلال الأسواق المفتوحة . وهذه أيضاً نظراً للأهمية الحيوية لسعر صرف الدولار، وكذلك لمعدلات الفائدة، فإن للولايات المتحدة دوراً فريداً لا بد أن تقوم به .

لقد شعرنا بخيبة أمل لأن الموارد المتاحة لمؤسسة التنمية الدولية لم تزد كما كنا نتوقع . ويزيد ذلك من أهمية القيام بجهد خاص لمساعدة البلدان الأشد فقراً، ولا سيما في أفريقيا . ولا يمكننا أن نتجاهل الظروف الخاصة التي أصابت أجزاء كثيرة من أفريقيا، أو طلب الأمين العام لتقديم العون . ولا بد من القيام بتدابير خاصة لهذه الظروف الخاصة . ان حقيقة الأمر أنه ليست هناك حلول فورية . ولا بد من التصميم المشترك على العمل من أجل تحقيق تقدم ثابت، متسم بالهدوء في أحيان كثيرة، على جميع الجبهات . ولا بد أيضاً من أن تمتد جذور حلول المشاكل الاقتصادية التي أشرت إليها الى الواقع السياسي إذا أريد لها الاستمرار . واني لأشعر بالتشجيع لما أبدته الحكومات من استعداد لتحديد الخطوات العطية التي بمقدورها وفي نيتها اتخاذها سويلاً . وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل احتمالات الاقتصاد العالمي أفضل مما كانت عليه منذ عام أو عامين . ان النهج المستخدم في الميدان الاقتصادي ينطبق بشكل مماثل على العلاقات السياسية بين الدول . وهنا أيضاً حاجة لاتخاذ تدابير عطية لحل المشاكل الحقيقية .

والحاجة الى ذلك أكثر إلحاحا في مجال العلاقات بين الشرق والغرب، ليس بسبب ما يحدث الآن، وإنما بسبب ما لا يحدث. ففي هذا المجال لم تلتق الأفكار بشأن كيفية المضي قدما بمثل ما التقت على المسائل الاقتصادية. ويقول الأمين العام في تقريره السنوي:

"لقد تميز العام الماضي بتوتر في العلاقات بين الدول الكبرى زاده حدة الافتقار الى احرار تقدم لموس في نزع السلاح ومراقبة التسليح". (A/39/1، ص ٢)
وأنا اشاطره الرأي في هذا التحليل، فنحن نحتاج لأن نبدأ بداية جديدة. وفي هذا الأسبوع، طرح الرئيس ريغان مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تقودنا في ذلك الاتجاه وطينا جميعا ان نرفض الاغراء بتحديد صعوبات تتعلق بذلك النهج، وان نحدد بدلا من ذلك الأفكار التي يمكن ان نتفق معها.

وفي العام الماضي اجتمعت مع السيد غروميكو ما يقل عن أربع مرات. وفي كل مرة كانت تنتابني الدهشة، ليس بسبب الخلافات القائمة بيننا - وان كانت حقيقية وكبيرة - بقدر ما كان بسبب تماثل ما ذكرناه بالنسبة للأهداف الأساسية لشعبينا. ويتجلى هذا التماثل بالنسبة للنهج الرئيسي في رغبة كل من الجانبين في وقف تصاعد سباق التسليح، وفي هدفنا المشترك لتحسين العلاقات بين الشرق والغرب، بالفاظ وعبارات كثيرا ما بدت متشابهة. وانني أجد نفسي متفقا تماما مع الكلمات التي صدرت عن مؤتمر التعاضد الاقتصادي في شهر حزيران/يونيه، والتي جاء فيها انه:

"ليس ثمة مشاكل عالمية، بما في ذلك النزاع التاريخي بين الاشتراكية والرأسمالية، يمكن حلها عسكريا".

لذلك، فإن ما يفصلنا ليس الكلمات التي نستخدمها بقدر المعنى الذي نعلقه عليها. ولا بد من أن تكون مهمتنا ان نضيق تلك الهوة، وان نصل الى حلول وسط - بروح التفاهم المتبادل - بشأن اغراضنا المختلفة ومصالحنا الأساسية في سلامتنا وأمننا المشتركين.

وقد أعلن كل جانب عن رغبته في إجراء حوار أشمل. وانني أرفض ان أصدق ان هذا أمر عسير التحقيق. واعتقد انه بوسعنا ان نجد طريقا مشتركا لحل مثل هذه المسائل ذات الأهمية الفائقة لنا جميعا. وهنا اقتبس ما قاله تشيرتشيل في كلمة له القاها في ميزوري ودعا فيها الى قدر أكبر من الثقة المتبادلة:

"يوجد تعاطف عميق وحسن نية في بريطانيا - ولا أشك في وجود ذلك هنا أيضا - تجاه شعوب كل الجمهوريات الروسية، كما يوجد عزم على المثابرة فسي السعي من خلال خلافاً ومشاهدات كثيرة، لا قائمة صداقات دائمة...".

ويظل بلوغ هذا المقصد أطمنا بعد ذلك بأربعين سنة .

وفي عام ١٩٨٤، تقدم الغرب بمقترحات بعيدة المدى ولكنها عطية في كل مجالات التفاوض بشأن الرقابة على الأسلحة . وتقدمنا في ستوكهولم بتدابير محددة من شأنها ان تعزز الثقة والأمن في سائر أنحاء أوروبا . وتقدمنا في فيينا بمقترح أساسي جديد لحل الخلاف الذي طال أمده بشأن مستوى قوات أوروبا الشرقية . وفي جنيف تقدمت بريطانيا بمبادرتين بشأن التحقق من مدى تطبيق الحظر على الأسلحة الكيميائية، وفي حين تقدمت الولايات المتحدة بمشروع معاهدة جديدة في هذا الصدد .

وفي ظل هذه الخلفية، أشعر بأسف عميق لقيام السوفيات بوقف محادثات الأسلحة النووية . فمن بين كل الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الشرق والغرب يعتبر موضوع الرقابة على الأسلحة النووية وخفضها الموضوع الذي يكتسب أهمية فائقة في رأي الجميع ومع ذلك فانه يمثل الجانب الوحيد من جوانب الرقابة على الأسلحة الذي ليس موضوع مفاوضات في الوقت الحالي . ولقد عرضت الولايات المتحدة استئناف هذه المحادثات في أي مكان وفي أي وقت ودون شروط مسبقة، وسوف يرحب العالم بأسره بأي رد سوفياتي ايجابي في هذا الخصوص .

وكذلك الحال بالنسبة لمسألة الرقابة على الأسلحة في الفضاء الخارجي . فقدمت اقتراحات الحكومة السوفياتية في ٢٩ حزيران / يونيه ان تبدأ مباحثات حول هذا الموضوع في فيينا في شهر ايلول / سبتمبر . وطلبت رداً سريعاً . وقد قدم الأمريكيون الرد بشكل بناء . وجاد . ولكننا نجد أن الروس ليسوا قادرين حتى الآن فيما يبدو على الرد بالايجاب ولا يمكن ان يكون الحوار عطية من جانب واحد، ناهيك عن المفاوضات، ولا يمكن ان يتباحث المرء مع مقعد خال . ويحدوني الأمل بأن الاتحاد السوفياتي سيجد الارادة السياسية لياخذ مكانه على طاولة المحادثات . واذا قام بذلك فانه سيجد الغرب مستعداً لذلك .

وبالنسبة للمفاوضات بشأن مستقبل هونغ كونغ، التي بدأتها الحكومتان البريطانية والصينية منذ عام ١٩٨٢، فإنها تعد مثالا رائعا للطريقة التي يمكن بواسطتها حل المسائل المعقدة . وقد وقعت الحكومتان في بكين صباح اليوم بالأحرف الأولى على مشروع اتفاق حول مستقبل هونغ كونغ . ويعد هذا نصرا للدراك الطيب وحسن الفهم - فهو يظهر انه في البحث عن حلول للمشاكل الدولية لا يكون الاتفاق ميسرا الا بالشجاعة والحنكة والارادة السياسية من كل الاطراف . وفكرة الرئيس دنغ اكسيا أونغ عن " بلد بنظامين " تعد مثالا لمثل هذا النهج الايجابي ، وسوف يحكم شعب هونغ كونغ بنفسه على نتيجة هذه المفاوضات ولكنني على ثقة بالفعل بأننا قد توصلنا الى اتفاق تاريخي .

ولبريطانيا ايضا علاقة خاصة بجزيرة قبرص، ولها مصلحة وثيقة فيها . ويحدوني الأمل ان نرى هناك ايضا احراز تقدم مبكر في السعي المستمر للتوصل الى حل . وان الجهود الحالية التي يقوم بها الأمين العام لاستئناف المباحثات الدولية بين الطائفتين لا ينبغي ان يسمح لها بالفشل . فلا يمكن تسوية المشكلة الأوسع الا باستئناف هذه المباحثات . لهذا فان الحكومة البريطانية تؤيد الأمين العام في مهمته تلك . واننا على استعداد دائم للقيام بكل ما في وسعنا لمساعدته في هذه المهمة .

أنتقل الآن الى ثلاث مناطق مضطربة في العالم حيث يمكن للفشل في حل المنازعات التي تقسم الأطراف أن يعود بعواقب وخيمة .

ففي الشرق الأوسط، ما يبعث على خيبة الأمل الكبيرة اننا لم نقرب مرة أخرى هذا العام من حل للنزاع العربي الاسرائيلي، ولكن بمقدم حكومة اسرائيلية جديدة توجد الآن فرصة لفتح صفحة جديدة . فالخطوط العريضة لتسوية عادلة هي واضحة المعالم منذ سنين عديدة وينبغي لها ان توفق بين حق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير . ولكن الخطط أو بيانات المبادئ الصادرة عن المجتمع الدولي ذات قيمة محدودة في حد ذاتها ما لم تتوفر لدى أطراف النزاع الشجاعة السياسية على اتخاذ الخطوات الجريئة اللازمة لتحقيق السلم .

ويمكن القيام بهذه الخطوات دون أن يتعرض أمن أى طرف للخطر . فيمكن للحكومة الاسرائيلية الجديدة أن توقف سياسة اقامة المستعمرات غير المشروعة في الأراضي المحتلة ويمكن للبلدان العربية والفلسطينيين أن يتخذوا موقفا واقعيا ومشتركا للتفاوض قبل أن يفوت الأوان . وان الولايات المتحدة في مركز فريد من حيث نفوذها لدى طرفي هذا النزاع ولا غنى عن دورها . وقد أكد الرئيس ريغان يوم الاثنين التزامه ببحث بلاده عن سلم عادل ودائم . وانني أرحب بذلك أيما ترحيب . ويوم أمس، أوضحت رئاسة الاتحاد الأوروبي أننا وشركاؤنا الاوروبيين مستعدون للمساعدة ولا استخدام نفوذنا من أجل العمل على تحقيق السلم الذي راغ منا طويلا .

وفي لبنان، تستحق جهود الحكومة اللبنانية الرامية الى تحقيق السلم في ذلك البلد الذي عانى طويلا، تقديم الدعم منا جميعا . ودعت البلدان العشرة باستمرار الى سحب جميع القوات الأجنبية، بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية . وقد كرر بيان الرئاسة يوم الثلاثاء هذا النداء وفي رأينا، أن المصالحة الوطنية وسحب تلك القوات يجب أن يسيرا جنبا الى جنب . وتواصل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان أداء دور نافع في جنوب لبنان، وهو دور - كما قال الأمين العام في نيسان /ابريل - يمكن توسيعه على نحو مفيد .

وفي الخليج ، سنظل نؤيد أية مبادرة تبعث على الأمل في انتهاء الصراع الطويل والمفجع الدائر بين إيران والعراق . ولقد رحبنا بقرار ارسال فريق من الأمم المتحدة للتحقيق في الادعاءات باستخدام أسلحة كيميائية . وتدعين الحكومة البريطانية بلا تردد استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أى كان . وما يبعث على التشجيع أن كلا الجانبين لا يزال يؤيد نداء الأمين العام بتجنب الهجمات على مراكز السكان المدنية . واننا نأمل في أن يتخذ الجانبان خطوات أخرى للحد من نطاق الصراع ، وفي أن يسهد هذا الطريق لايجاد تسوية شريفة للنزاع .

والجنوب الأفريقي منطقة أخرى يمكن أن يؤدي الفشل في تحقيق تقدم نحو حل المنازعات فيها الى عواقب تتجاوز بكثير حدود المنطقة نفسها . فقد أظهرت الأسابيع القليلة الماضية بجلاء الأخطار الأوسع نطاقا التي تنطوي عليها السياسات الراهنة التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وأبرزت الحاجة الملحة الى تحقيق تقدم حقيقي نحو نظام للحكم يؤيد جميع سكان جنوب افريقيا . ولا يمكن تحقيق ذلك الا بالحوار داخل جنوب افريقيا وفيما بينها وبين العالم بوجه عام .

ومع ذلك ، تحقق شيء من التقدم نحو تخفيف حدة التوتر في المنطقة . واني أرحب على وجه الخصوص بالاتصالات الواسعة النطاق الجارية بين موزامبيق وجنوب افريقيا عقب توقيع اتفاق انكوماتي . ونرحب أيضا بالاتفاق على سحب قوات جنوب افريقيا من جنوب انغولا وسوف نواصل العمل على اتخاذ خطوات أخرى نحو ايجاد تسوية مبكرة لقضية ناميبيا .

وفي امريكا الوسطى أيضا ، تدعو الحاجة الى اتخاذ تدابير متضافرة اذا أردنا أن نوقف الاتجاه نحو عدم الاستقرار وان نعزز التنمية الاجتماعية والسياسية . ان جذور الصراع والاضطراب السياسي اللذين يجتاحان المنطقة جذور محلية ؛ ولكن ، استغل هذه المشاكل وزاد من حدتها أناس لا يعمرون انتباهها يذكر للاستقرار الاقليمي والتطوّر الديمقراطي ، مفضلين السعي وراء تحقيق اهدافهم السياسية .

ولهذا السبب نستمد التشجيع من الانتخابات الديمقراطية التي جرت في السلفادور هذه السنة ، ولهذا السبب أيضا ، نؤيد ، كشركائنا في الاتحاد الأوروبي ، مبادرة كونتادورا . واني

أتطلع قدما الى الاجتماع الذي سيعقد في سان خوسيه في نهاية الأسبوع القادم بين وزراء خارجية الدول العشر وبلدان أمريكا الوسطى وبلدان كونتادورا واسبانيا والبرتغال . وسيكون هذا الاجتماع فرصة هامة لنا لتأكيد اهتمامنا الايجابي بالعمل على تحقيق السلم وتشجيعه . وان ما نهدف اليه هو الاسهام بصورة عقلية في تحقيق الديمقراطية والتنمية في المنطقة .

ولا بد من أن أتحول الآن الى الحديث عن العلاقة القائمة بين بلدي والأرجنتين التي تحدث رئيس جمهوريتها المنتخب حديثا أمام هذه الجمعية يوم الاثنين . دعوني تؤكد ثانية أننا نرحب ترحيبا حارا بعودة الأرجنتين الى الحكم الديمقراطي . وأننا مستعدون على هذا الأساس الجديد لأن نحاول العمل على ايجاد علاقات عادية بيننا بعد الأحداث المفجعة التي وقعت قبل سنتين . واننا نؤمن ايما نراسخا بأن هذا سيكون في صالح بريطانيا والأرجنتين ، وجميع اصداقنا في أمريكا اللاتينية ، وسكان جزر فوكلاند أنفسهم .

ان لدى بريطانيا والأرجنتين بالطبع موقفين مختلفين - وراسخين - ازا مسألة السيادة على جزر فوكلاند . ولا ينبغي لأحد أن ينسى أننا كنا نتفاوض على ذلك الموضوع بالذات في عام ١٩٨٢ ، عندما بدأت الأرجنتين غزوها الوحشي للجزر . ان الحكومة الراحنة لم تكن مسؤولة عن ذلك العمل المفجع ولكن لا يمكنها التنصل من عواقبه .

وكما قلت ، اننا نعلق أهمية كبيرة على تحسين علاقاتنا مع الأرجنتين ، ولقد بذلنا جهودا مخلصه ودائمة للتوصل الى اتفاق مع حكومة الأرجنتين على أساس معادلات مباشرة واتضح انه اذا لم يرد لهذه المعادلات أن تفشل من البداية بسبب القضية التي تفصلنا بعضنا عن بعض ، فانه لا يمكن تناول مسألة السيادة . ولذلك ، فاننا نحتاج الى طريقة لتلبية المتطلبات المشروعة لكلا الجانبين . وبمساعدة الحكومة السويسرية والحكومة البرازيلية بوصفهما دولتين حاميتين ، وبعد قدر كبير من الأعمال التفصيلية ، تم تحقيق أساس واضح ومرص للمعادلات ووافق عليه الجميع .

وعندما بدأت المعادلات في بيون ، اتخذت الأرجنتين موقفا مغايرا لهذا الأساس المتفق عليه . وأصر ممثلوها على انه لا يمكن تحقيق أي تقدم نحو العودة بالعلاقات السلي

حالتها العادية دون اليقين من أنه ستنشأ آلية للتمكين من التفاوض على السيادة . وقد قلب هذا الموقف الأساسي نفسه الذي اتفق عليه للمحادثات . ولذلك انتهت المحادثات وكانت هذه فرصة هامة ضيعت . وأعتقد أن كثيرا من الناس شعروا ، كما شعرت أنا ، بخيبة الأمل عندما طرح الرئيس ألفونسين ، في خطابه أمام هذه الجمعية قبل يومين ، نفس الموقف مرة ثانية بصراحة باعتباره شرطا مسبقا لأي محادثات فيما بيننا .

دعوني أؤكد أيضا أن ثمة مبدأ أساسيا آخر ينطوي عليه هذا النزاع لا يمكن اغفاله وهو مبدأ تقرير المصير . وهو مبدأ يحرص عليه شعب بريطانيا العظمى كل الحرص ، وكل عضو في هذه المنظمة في الواقع . فسكان جزر فوكلاند ، شأنهم شأن أي شعب آخر ، لهم الحق في تقرير المصير . ولقد كنا نأمل أن تكون الحكومة الأرجنتينية الجديدة ، بالنظر الى تعلقها بالديمقراطية وحقوق الانسان ، على استعداد للاعتراف بهذا الحق الأساسي من حقوق الانسان لسكان جزر فوكلاند .

وينبغي للذين يدعوننا الى التفاوض على السيادة على الجزر أن يفكروا بما هيئة ما يطلبونه منا بالضبط . فلا يمكن لهذه المحادثات في نظر الأرجنتين الا ان تسفر عن نتيجة واحدة : نقل السيادة على الجزر بغض النظر عن رغبات سكان جزر فوكلاند . ويطلبها هذا منا ، فانها تطلب منا أن نقلب مبدأ تقرير المصير المجسد في الميثاق . سنواصل التنمية الاقتصادية والدستورية لجزر فوكلاند . وسنحافظ على المستوى الأدنى من القوات اللازم للدفاع عن الجزر . ودعوني أؤكد هذه الكلمات "الدفاع عن الجزر" ولا تهدف استعداداتنا العسكرية الا الى تحقيق ذلك الغرض .

ولقد التمسنا سبلا لتحسين العلاقات مع الأرجنتين بمعالجة القضايا العملية ، التي يمكن تحقيق تقدم حقيقي فيها لما فيه فائدة الطرفين . وانني لا أزال أؤمن ايمانا عميقا بأن الطريق الوحيد الى الأمام ، في الظروف الصعبة التي وصفتها ، هو ايجاد سبيل الى اتخاذ الخطوات العملية التي ستتمكن من إعادة بناء الثقة فيما بين شعبينا .

وحق الشعوب في اختيار حكوماتها هو من القضايا المختارة ايضا في افغانستان وكمبوديا . ولدى العالم الخارجي فكرة ضئيلة عن المعاناة التي يتحملها الشعب الافغاني . ولا يمكن ان نتجاهل حقائق المشكلة المؤلمة التي سبق ان وصفها زميلي الايرلندي . ونؤيد تماما مجهودات الامين العام الرامية الى ضمان تطبيق مبادئ ميثاق الامم المتحدة والقرارات المتعاقبة التي اتخذتها الامم المتحدة ، بما يعيد الى افغانستان استقلالها ووضعها غير المنحاز ، ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا بانسحاب القوات السوفياتية .

وفي كمبوديا يستمر بقاء قوات الاحتلال الفيتنامية على الرغم من القرارات المتخذة باغلبية ساحقة في السنوات الاخيرة والداعية الى الانسحاب الكامل . وتواصل الحكومة البريطانية تأييدها لحق الشعب الكمبودي في تقرير مصيره بحرية ودون التدخل من الخارج .

لقد أثار استمرار تقسيم شبه الجزيرة الكورية القلق منذ فترة تسبق احتلال افغانستان وكمبوديا . وقد ذكرتني زيارة باغنجون في اوائل هذا العام بتلك الحقيقة المحزنة . وتعتقد الحكومة البريطانية أن الاقتراحات التي قدمتها جمهورية كوريا بشأن المحادثات المباشرة بين الجانبين تمثل افضل امكانية للتوصل الى حل سلمي . وهناك منطقة واحدة اخيرة في العالم اذكروا رغم انها لا تحظى بزيارات كثيرة من جانب وزراء الخارجية . يشهد هذا العام مرور خمسة وعشرين عاما على ابرام معاهدة انتاركتيكا ، وهو ما يعتبر مثالا بارزا على البصيرة السياسية ، ويعد نموذجا رائعا للتعاون العملي الذي تحقق عن طريق الاتفاق الدولي . ويظهر استمرار اهمية المعاهدة انضمام اربع دول اخرى الى المعاهدة خلال هذا العام ، وتامل حكومة بريطانيا الا يحدث اي تطور قد يقوض تلك المعاهدة الهامة .

اننا نناقش العديد من القضايا السياسية العالمية والاقليمية في هذه القاعة ، ولكننا عندما نفعل ذلك من السهل ان نتناسى الحقيقة الاساسية لحرية الفرد ورفاهيته . وكانت افكار واضعي الميثاق واضحة تماما بهذا الخصوص . فقد حددوا كهدف اساسي

لهذه المنظمة تحقيق التعاون في : " احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين " .
وتشير الفجوة بين تلك النوايا والانتهاكات الفظيعة التي تتعرض لها حقوق الانسان والتي ما زالت مستمرة في الحدوث في اجزاء عديدة من العالم العربي في جوانبي . وفي بعض الاحيان تقوم بتلك الانتهاكات باسم العقائد السياسية او الاجتماعية او الدينية ، في الواقع بعض الدول الرئيسية الموقعة على الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي . وفي احيان اخرى تحدث تلك الانتهاكات نتيجة ظروف الفوضى الشاملة وتأسف حكومتى لذلك كله اينما حدث ومهما كانت الاسباب التي يحاول مرتكبوها تقديعها تبريرا لأفعالهم .

ومن الاشكال التي تمثل انتهاكا صارخا لأكثر حقوق الانسان اهمية - الحق في الحياة والحرية - ظاهرة الارهاب . والاحداث المروعة التي حدثت في بيروت الاسبوع الماضي هي مثال مقيت يذكركنا بهذا الشر القتامي . وكثيرا ما تكون أعمال الارهاب من فعل مجموعات صغيرة من المتعصبين ، ولكنهم يحصلون بصورة متزايدة على الدعم المادى من عدد قليل من الحكومات المضللة . وكما أوضح تقرير الأمين العام هناك زيادة مستمرة في اعمال العنف لدوافع سياسية بجميع اشكاله المهلكة . وقد شمل العالم باستثناء مناطق قليلة . وغالبا ما يدفع الابرياء من الرجال والنساء ثمن ذلك الاعتداء على القيم الاساسية التي يأخذ بها المجتمع المتحضر . ان القتل العشوائي بغية تحقيق اهداف سياسية لا يمكن قبوله على الاطلاق ، ويجب العمل على مقاومته بكل وسيلة مشروعة ومناحة للمجتمع الدولي .

لقد ادى تنامي اشتراك الحكومات وممثلها في الخارج في اعمال الارهاب الى القاء الضوء على مشكلة ملحة اخرى : هي سوء استخدام الحصانة الدبلوماسية ، وهو امر يدعو الى قلقنا جميعا . ويعلم الكثير من الممثلين ان حكومتى تقوم بمراجعة كيفية تنفيذ معاهدة فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، حيث نسعى للتوصل الى اساليب لاحكام الرقابة على الانشطة غير المقبولة التي يقوم بها اعضاء البعثات الدبلوماسية . وبصورة

عامة نجد ان المعاهدة قد قدمت خدمات مفيدة خلال العشرين عاما الماضية . وقد اثبتت المبادئ التي تتضمنها المعاهدة صلاحيتها لعدة قرون في التطبيق ما بين الدول ذات السيادة التي تختلف اختلافا واسعا في طبيعتها . الا ان ما نعتقده هو تصميم الدول الموقعة عليها على تنفيذ الضمانات والعقوبات الواردة بها تنفيذا صارما . ويعتبر الاعلان المتعلق بالارهاب والصادر عن قمة لندن في شهر حزيران / يونيه والتدابير التي اتفق عليها المجتمع الاوروبي في دبلن في اوائل هذا الشهر دليلا على قدرة الدول على اتخاذ اجراء عملي وسريع لمواجهة المشاكل الدولية اذا ما توافرت لديها الارادة السياسية .

وفي الختام اعود الى الموضوع الذي بدأت به . لقد اشرت في مرات عديدة عند الكلام اليوم عن المشاكل العالمية والاقليمية التي تواجهنا الى الحاجة الى حلول واقعية ونهج عملي ، وافعل ذلك من واقع اقتناعي الشخصي العميق وهو اقتناع يتدعم باستمرار عن طريق خبرتي في الحياة السياسية ببلدي وفي الشؤون الدولية . وبشكل مبسط ان المنازعات والخلافات كافة المطروحة امامنا قابلة للحل في جوهرها . وفي كثير من الحالات يمكننا فعلا ان نتصور اطارا للحل ، وفي كل حالة تقريبا ان ما نحتاج اليه ونفتقده في نفس الوقت هو الارادة السياسية ، وفوق كل شيء الارادة السياسية للعمل من اجل التوصل الى اتفاق عملي ، وتوفير الشجاعة وسعة الافق والتصميم الحاسم على التفاوض بشكل منطقي وواقعي . واحيانا وربما في كثير من الحالات يعني ذلك متابعة اهداف محدودة ولكنها ممكنة . وهو نهج مرحلي يتطلب خلق الثقة باستمرار بين الاطراف المعنية . وهو يقتضي تحجيم القضايا الى ابعاد يمكن السيطرة عليها ، كما يتطلب جوا من التفاهم يدخل في حسابه الحقائق الاقتصادية والسياسية لكل من جانبي القضية .

وهذا النهج يؤدي الى الاقلال من اعلانات النوايا والبيانات المتشددة ذات الحد الادنى من الاهداف . ولكنه يؤدي الى اعطاء الاهمية للتفاوض المستمر وربما غير العلني الذي يتم بصورة خاصة ، ويكون عائده كبيرا . لقد ذكرت انفا ان الحكومة

البريطانية والحكومة الصينية قد وقعتا بالأحرف الاولى على اتفاق تاريخي حول مستقبل هونغ كونغ ، ولكن الأمر يذهب ابعد من هذا ، فالاتفاق في حد ذاته بل وربما أكثر من ذلك العملية التي تم بها تعتبر من الدلالات القوية على الطريق الذي يمكن بواسطته معالجة تلك المشاكل التي تهدد مستعصية . وهي ياسيدى الرئيس العلاج الذى اقدمه في نهاية كلمتي عصر اليوم .

السيد آبي (اليابان) (تكلم باليابانية وقدم الوند نصا بالانكليزية) :

باسم اليابان حكومة وشعبا أود ان اقدم تهانئي الحارة اليكم على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . واني على ثقة انه نظرا لخبرتكم الغنية وحكمة ارائكم ستثبت هذه الدورة انها مثمرة بالفعل . وارجوا ان تتأكدوا ان وفد اليابان لن يدخر وسعا في التعاون معكم وانتم تضطلعون بواجباتكم الهامة.

أود أيضا ان انتهز هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام، السيد خافيير بيريز دي كوبيار. واذ نبدأ هذه السنة الثالثة تحت قيادته، فانه مما يشجعني تشجيعا كبيرا جدا جهوده الحثيثة وقيادته القديرة في مواجهة الحالة الدولية الصعبة.

ويسعدني ان اتمكن من تقديم ترحيب حار لبروني دار السلام باعتبارها البلد التاسع والخمسين بعد المائة الذي ينضم الى عضوية الامم المتحدة. وان اليابان بوصفها بلدا اسيويا، يسعدنا ان نرحب بهذا العضو الجديد.

لقد انقضت حوالي ٤٠ سنة على نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد اتسمت هذه الفترة بتغيرات لم يسبق لها مثيل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم كله. ان نطاق وأهمية هذه التغيرات المتزايدة دوما يجعلان من المستحيل على أي بلد ان يستجيب لها بمفرده بشكل كاف، ومع ذلك فان الطابع الملح الذي يتسم به الوضع يتطلب منا ان نستجيب دون تاخير. ان هناك حاجة ماسة لمفاهيم جديدة وللقيام بتعاون دولي جديد. ومع ذلك فان الوضع الدولي لا يزال متوترا.

ان العلاقات القائمة بين الشرق والغرب، ولاسيما العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، مصابة بركود، ومحادثات تحديد الاسلحة ونزع السلاح بين البلدين معلقة. ولا تزال الصراعات والنزاعات الاقليمية تفرض حالة من عدم الاستقرار في العالم كله.

وفي مجال الاقتصاد العالمي، لا تزال مشاكل البطالة وحالات العجز الكبير في الميزانيات الحكومية باقية دون حل، وقد ترسخت الحمائية حتى في الوقت الذي بدأ فيه الانتعاش الذي تركز في البلدان الصناعية، وأخذ يكتسب قوته. ولا تزال البلدان النامية تواجه طائفة كبيرة من المعاصم، كما يتضح من مديونياتها الخارجية المتراكمة والحالة الغذائية الخطيرة في افريقيا.

ومع ذلك، في الوقت نفسه، لا تزال الجهود التعاونية المتأنية من أجل تخفيف حدة التوتر وتحقيق الانتعاش الاقتصادي مستمرة هنا في الامم المتحدة وفي

المحافل المتعددة الاطراف والمحافل الثنائية ، وهي جهود تكتسب تدريجيا زخما جديدا .

اننا اذ ننظر الى الوراء ، نجد ان رخاء اليابان والسلام اللذين تتمتع بهما بعد الحرب قد امكن تحقيقهما بيسر كبير نتيجة الوضع الدولي السائد . واليوم ، ان التغييرات في المناخ الدولي ونمو الاقتصاد الياباني يعنيان ان اليابان يتوقع منها بطريقة متزايدة أن تفي بمسؤولية دولية جديدة تناسب قوتها الوطنية .

ومنذ أصبحت وزيرا للخارجية ، سعيت الى تحقيق السلم والرخاء في آسيا وفي سائر ارجاء العالم بزيادة جهود اليابان الدبلوماسية من اجل تعزيز نزع السلاح وتخفيف حدة التوترات ، ملتصقا انعاش اقتصادات البلدان النامية عن طريق القيام بعملية التبادل الاقتصادي وتعزيز اواصر التعاون والتضامن مع العالم الحر . والنهوض بعلاقات اليابان الودية والتعاونية مع بلدان منطقة اسيا والمحيط الهادئ وملتصقا طريق التفاهم المتبادل عن طريق الحوار مع الكتلة الشرقية . وبالنظر الى تزايد صعوبة الحالة الدولية ، فأنني اوطد العزم على الاستجابة الى الامال التي يعلقها المجتمع الدولي على اليابان وذلك بتطوير " دبلوماسية مبدعة " من اجل سلوك نهج اكثر نشاطا وبناء بدرجة اكبر تتماشى مع الاهداف الخمسة التي ذكرتها توا .

ومن وجهة النظر هذه ، اود ان اقول بضع كلمات الان بشأن بعض المسائل الدولية التي اعتبرها ذات اهمية خاصة ، كما اود ان اشرح السياسة الخارجية التي تتبعها اليابان وجهودها بشأن هذه المسائل .

اولا ، تهئية مناخ موات للسلم . بالنظر الى عدم استقرار العالم اليوم ، فان افضل وضمن طريقة لتلافي نشوب حرب مد مرة هي منع التوسع وتلافي التصاعد في الصراعات الاقليمية المختلفة التي تنشأ في العالم كله ، ومن ثم تخفيف حدة هذه الصراعات وايجاد طريقة لحل المسائل الكامنة .

ان الحالة المتوترة التي تحيط بالصراع الايراني العراقي لا تزال قائمة . لقد اتاحت مبادرة الامين العام التي قام بها في شهر حزيران /يونيه الماضي التوصل الى

اتفاقات فيما بين الجانبين تقضي بعدم الهجوم على مناطق السكان المدنيين . واذ تعتقد اليابان ان هذه الاتفاقات خطوة هامة صوب كبح المزيد من التصعيد ، فانها تكن اسمى ايات التقدير للامين العام لاتخاذ زمام هذه المبادرة ، وايضا لايران والعراق لاستجابتهما لهذا الاقتراح . ومع ذلك ، فان حكومة بلادي تجدد من المؤسف ان شنت هجمات مؤخرا على منشآت صناعية واقتصادية في كلا البلدين . وبالنسبة للمستقبل ، فان المسائل التي نواجهها هي اولا كيف نمنع اي تصعيد للصراع ، ومن ثم كيف ننهي على اسس الجهود الحالية الرامية الى احتواء الصراع . وآمل ان يواصل الامين العام ادائه دور فعال لتحقيق هذا الغرض . وانني واثق من أن الثقل الثابت لهذه الجهود سوف يمضي بعيدا صوب تحقيق نجاح عملية السلام . ومن وجهة النظر هذه ، آمل بشدة ان تتم تسوية النقطتين التاليتين على وجه السرعة .

النقطة الاولى تتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية . بالنظر الى الظروف الراهنة يبدو من الضروري التوصل الى تفهم واضح لضرورة عدم القيام مستقبلا بانتهاك بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحرم استخدام الأسلحة الكيميائية .

النقطة الثانية تتعلق بمسألة الملاحة الآمنة في الخليج . ان هذه لا تعد مسألة هامة بالنسبة لايران والعراق فحسب ، وانما بالنسبة لجميع البلدان ايضا . ان ضمان أمن الملاحة يتطلب التقيد بمبدأ الملاحة الحرة في المياه الدولية في الخليج وكذلك احترام الاستخدام الآمن للموانئ والمرافئ ، وانه من الاهمية الحيوية الا تتعرض موانئ ومرافئ كلا البلدين للهجمات من أى نوع كان . وقد توفر القرارات الصادرة عن الامم المتحدة من قبل مرجعا لتحديد الموانئ والمرافئ في هذا الصدد .

وانني واثق من ان تسوية هاتين النقطتين سوف تسهم في خلق مناخ يؤدي الى التوصل الى تسوية عادلة وشريفة لهذا الصراع الذي يمر بعامه الخامس الآن ، وانني امل ألا قويا ان تولى هاتان المسألتان النظر الشامل والجاد معا .

لقد شعرت بهالغ القلق ازاء الحالة السائدة في هذه المنطقة طوال مدة ولايتي وزيرا للخارجية . لقد اجتمعت بقيادة البلدين عدة مرات ، واصبح لدى فهم متعاطف لمواقفهما ، وقد ناشدت كلا منهما العمل على التوصل الى سلام مبكر . وانني اعتمد - بالتشاور مع الامين العام وجميع البلدان الاخرى التي تلتزم السلم في هذه المنطقة - مواصلة بذل كل جهد ممكن لتهيئة مناخ يفضي الى السلم .

واذ انتقل الى آسيا ، فان مشكلة كمبوتشيا لا تزال دون حل . وتعدأب اليابان على تأييد التوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية تقوم على انسحاب جميع القوات العسكرية الاجنبية من كمبوتشيا وممارسة الشعب الكمبوتشي لحقه في تقرير المصير . وفي الوقت نفسه ، تعتقد اليابان انه من الاهمية بمكان مواصلة استكشاف وسائل مختلفة بحثا عن المفتاح الذي يؤدي الى حل هذه المشكلة ، وذلك مع الاحتفاظ بموقفها الاساسي . ومن وجهة النظر هذه ، تقدمت باقتراح من ثلاث نقاط يتركز على تقييم الدعم المالي التي المشاركين في الحوار ، وذلك في الاجتماع الوزاري لرابطة امم وشعوب جنوب غربي اسيا المعقود في تموز/يوليه الماضي .

ولتلخيص الاقتراح : تتعلق النقطة الاولى بالتعاون المالي من أجل أنشطة صيانة السلم في حالة تنفيذ النداء الذي وجهته رابطة امم وشعوب جنوب شرقي آسيا في شهر ايلول /سبتمبر الماضي بموافقة جميع البلدان المعنية ؛ اما النقطة الثانية ، فهي التعاون المتمثل في توفير الاجهزة التي تشرف على اجراء انتخابات حرة في جميع انحاء كمبوتشيا تحت رقابة دولية ؛ والنقطة الثالثة تعاون اليابان من أجل اعادة تعمير الهند الصينية بعد ان يعود السلام الى كمبوتشيا .

واذ تدرك اليابان ان هناك صعوبات عديدة تعترض الطريق المؤدى الى السلام في كمبوتشيا ، فانها تأمل ان يكون هذا الاقتراح مفيدا في خلق المناخ المؤدى الى السلم في الهند الصينية . ونحن ننوى مواصلة حوارنا مع بلدان رابطة امم وشعوب جنوب شرقي اسيا وكذلك مع البلدان الاخرى المعنية بما في ذلك فييت نام .

واذ لا تزال الحالة المتوترة سائدة في شبه القارة الكورية ، ينبغي حل
السألة الكورية اساسا بالطرق السلمية عن طريق الحوار المباشر بين سلطات كل من
الشمال والجنوب ، وتأمل اليابان بشدة في استئناف حوار موضوعي بين الجانبين في
أسرع وقت ممكن .

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قام فخامة الرئيس شون دوو هوان رئيس جمهورية كوريا بزيارة رسمية لليابان . وفي تلك المناسبة ، أعربت اليابان من جديد عن ترحيبها بعضوية كل من الشمال والجنوب في الأمم المتحدة وعن تأييدها لهذه العضوية ، اذا اعتبر الجانبان هذه العضوية خطوة على الطريق المؤدى الى اعادة توحيد شبه جزيرة كوريا ، ومساهمة في تخفيف حدة التوتر ، وتعزيز الطابع العالمي للأمم المتحدة .

وستواصل اليابان من جانبها التعاون بكل طريقة ممكنة من أجل تهيئة مناخ يفضي الى تخفيف حدة التوتر في شبه جزيرة كوريا .

وأجد ببالغ الأسف ، في أماكن أخرى من العالم ، ان التقدم الملموس لم يحرز في العام الماضي في حل المشاكل القائمة في أفغانستان والشرق الأوسط . وفي أفغانستان ، ادعو جميع الأطراف المعنية أن تعمل على تحقيق انسحاب سريع للقوات السوفياتية والاحتفاظ للشعب الأفغاني بحق تقرير المصير ، وعودة اللاجئين عودة آمنة ومشرفة . أما فيما يتعلق بالسلم في الشرق الأوسط ، فأنني أوجه مرة أخرى ندائي الى جميع الأطراف الرئيسية المعنية بأن تبذل مزيدا من الجهود من أجل تحقيق سلم شامل ودائم وعادل هناك .

وبالرغم من تنفيذ خطة النظام المدني في لبنان في تموز/يوليه ، فقد نسف مبنى سفارة الولايات المتحدة نسفا وحشيا في الأسبوع الماضي . ويبين هذا الحادث المؤسف كيف أن السلام في لبنان سلام هش . وآمل ، توخيا للاستقرار في لبنان ، ان تضاعف جميع الأطراف المعنية جهودها من أجل انسحاب جميع القوات العسكرية الأجنبية وتحقيق المصالحة الوطنية .

وتهيب اليابان بشدة بجمهورية جنوب افريقيا ان تتخلى عن سياستها القائمة على التمييز العنصري ، وبالمثل نأمل ان تسوى مسألة استقلال ناميبيا على وجه السرعة عن طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وان تمارس الأمم المتحدة قيادتها في هذه المسألة .

وفي امريكا الوسطى ، حيث مازال التوتر شديدا ، تؤيد اليابان بشدة الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا وغيرها من الجهود الاقليمية .

وأود أن أتطرق مرة أخرى هذا العام الى العلاقات القائمة بين اليابان والاتحاد السوفياتي ، بوصفه جاراً هاماً من جيران اليابان . وما يبعث على الأسف البالغ ، أن الاتحاد السوفياتي لم يكتف برفض الجلوس لمناقشة مسألة الأراضي اليابانية الشمالية التي لم تحل بعد ، بل نشر وعزز قواته العسكرية المرابطة في أراضيها الشمالية في السنوات الأخيرة . وتأمل اليابان أملاً كبيراً أن تحل هذه المسألة الاقليمية وأن تبرم معاهدة سلم مع الاتحاد السوفياتي ، تقوم بارساء علاقة مستقرة تستند الى التفاهم والثقة الحقيقيين . ولهذا مازلنا نواصل توسيع وتعزيز الحوار مع الاتحاد السوفياتي ، وآمل أن يبدى الاتحاد السوفياتي استعداداً مماثلاً .

وأود أن أنتقل الآن الى الحديث عن البحث عن السلم الدائم الهيكلي ، وهو أولوية أخرى من أولويات السياسة الخارجية اليابانية .

ان الافراط في تكديت الأسلحة النووية القائم اليوم يتهدد بقاء البشرية ذاتها ، ولهذا يجب أن نتوصل الى طريقة لازالة هذا الخطر .

وقد حضرت في حزيران / يونيه الماضي مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، وكنت أول وزير خارجية ياباني يحضر هذا المؤتمر ، ووجهت نداءً الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وجميع بلدان العالم ببذل جهود جادة من أجل نزع السلاح . وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمفاوضات تخفيض القوات النووية المتوسطة المدى والأسلحة الاستراتيجية التي علقت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أهبت بالاتحاد السوفياتي بشدة أن يضطلع بمسؤولياته الهامة بوضفه دولة نووية عظمى رئيسية وذلك بالعودة الى طاولة التفاوض في أقرب وقت ممكن ودون شروط مسبقة سواء استجابة للمطلب الشعبي العاليي بالسلم أو صيانة وتدعيم لنظام معاهدة عدم الانتشار .

وقد اقترحت نهجاً واقعياً بوصفه سبيلاً للنهوض بهدف فرض حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية ؛ ووفقاً لهذا النهج تخفض عتبة حظر التجارب النووية تدريجياً على تحسين القدرات المتعددة الأطراف للتحقق . وآمل بشدة أن يبحث هذا الاقتراح بتفصيل أكبر في مؤتمر نزع السلاح في العام المقبل . وفي مجال الأسلحة غير النووية ، أصبح العالم يدرك اليوم ، أكثر من ذي قبل ، ضرورة فرض حظر على الأسلحة الكيميائية .

وأصبحت مسألة تلافي سباق التسلح في الفضاء الخارجي أيضا موضع اهتمام دولي متزايد ، وقد لاح مؤخرا أمل بأن تبدأ المحادثات خلال فترة وجيزة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأظهرت هذه الآمال الرغبة المخلصة لدى شعوب جميع البلدان في استئناف مفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وآمل مخلصا أن تتقدم محادثات نزع السلاح النووي وأن تتحسن علاقات الشرق والغرب استجابة لهذه الرغبات .

والأمم المتحدة حيث نجتمع اليوم هي المنظمة المؤسسية الوحيدة التي اتفقت بشأنها بلدان كثيرة في العالم . وقد أعلنت اليابان ، بعد أن عانت هول الحرب العالمية الثانية ، نهذا للقوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ، وما فتئت تعمل منذ ذلك الحين لتسوية المنازعات تسوية سلمية . واذ تؤكد اليابان من جديد هذا الموقف السياسي الأساسي ، فانها تعقد العزم على المساهمة بصورة أكثر نشاطا في التسوية السلمية للمنازعات وفي صيانة وتعزيز السلم عن طريق مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة .

ومع أن البعض قد انتقدوا مؤخرا الأمم المتحدة أو استخفوا بها ، فاننا لا ينبغي أن نغفل أبدا عن أن حجم وتعقيد المصاعب السياسية والاقتصادية التي تواجه المجتمع العالمي اليوم يجعلان من الصعب على أي بلد يعمل بمفرده أن يحلها ولا يمكن حلها الا عن طريق التعاون المتعدد الأطراف .

وكتب الأمين العام بيريز دي كوبيار - في تقريره السنوي لهذا العام - قائلا :
" والمطلوب في المقام الأول ، حتى تعمل الأمم المتحدة على نحو أفضل ، هو بذل جهد يتسم بالتصميم والمثابرة لايجاد توازن بين المصلحة الوطنية والدولية .

وأود أن أكرر دعوتي الى ايجاد نهج رشيد متعدد الأطراف لمعالجة

مشاكل السلم الدولي والتنمية " . (A/39/1 ، ص ١٦)

وانني أتفق اتفاقا تاما مع آراء الأمين العام أعترزم أن أوصل التماس السلم والرخاء لليابان في اطار سلم العالم كله ورخائه .

وستبلغ الأمم المتحدة عامها الأربعين في السنة القادمة ، وفي اعتقادي أن هذه المناسبة فرصة ممتازة لجميع الدول الأعضاء لأن تبحث بجدية عن الطريقة المثلى لتدعيم منظمة الأمم المتحدة ووظائفها ، ونحن نتطلع الى القرن الحادي والعشرين . وتتعهد اليابان بالاضطلاع بمسؤوليتها الدولية وبالعامل مع البلدان الأعضاء الآخرين من أجل تقوية هذه الهيئة العالمية .

أود ، ثالثاً ، أن أقول بضع كلمات من الاجراءات التي يجب اتخاذها بهدف مواكبة العصر الجديد والتي ستكون ضرورية دائماً لبقاء البشرية ورخائها .

ان دول افريقيا الجديدة ، التي بدت فتية وقوية في عام ١٩٦٠ ، عام افريقيا ، تواجه مصاعب لا يمكن تحملها اليوم ، وقد نكب أكثر من ١٥٠ مليون نسمة بسوء التغذية - المجاعة في القارة الافريقية ، وكل يوم يموت المزيد من التعساء ، وربما كانت هذه الحالة أسوأ من الحرب ، انها تحدّ للسلم ، كيف يمكن أن نتحدث عن السلم في الوقت الذي تستمر فيه هذه المأساة ؟ لهذا أرى أن نداء الأمين الأمين خافيير بيريز دي كوبيار في أوائـل هذا العام بتخفيف حدة الأزمة التي تجتاح افريقيا قد جاء في الوقت المناسب . والمسألة المعروضة علينا الآن هي ما اذا كان العالم سيستجيب متعاطفا الى هذه المأساة أم لا ؛ ان قيمة الأمم المتحدة ذاتها موضوعة على المحك .

ولم تنجم هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل فقط عن الطبيعة وحدها ، بل انها تضرب جذورها في طائفة متنوعة من الأسباب الهيكلية . ولهذا ، ففي حين تبدو الحاجة الى تخفيف حدة المجاعة عاجلة بشكل واضح ، من المحتم أن يمتد بحثنا أساسا الى الشبكة المعقدة من العوامل الهيكلية ، وألا نعالجها بطائفة محيرة من الاستجابات السياسية المتناقضة ، وانما بحل شامل قائم على التعاون يشترك فيه المجتمع الدولي قاطبة .

اسمحوا لي أن أقترح تعبئة جميع وكالات الأمم المتحدة لوضع خطة عمل موحدة تتعلق بأفريقيا وتستفيد بوجه فعال من جميع قدرات الأمم المتحدة . وفي الوقت ذاته اسمحوا لي أن أهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم دعمها وأن تقوم بالمشاركة في الوقت الذي تتحرك فيه هذه المنظمة صوب تنفيذ اجراءات محددة وفقا لتلك الخطة .

وعلى سبيل البداية ، تعهدت اليابان بتقديم أكثر من مائة مليون دولار أمريكي في صورة مساعدة غذائية لأفريقيا هذا العام ، ونحن نعتد مناقشات صريحة مع البلدان الأفريقية لاستكشاف ما يمكننا أن نفعله للنهوض بإنتاج الأغذية في المنطقة والتعاون مع تلك البلدان بصورة فعالة في جهودها الرامية إلى بناء دولها . لقد حققت اليابان ، خلال العقد الماضي ، زيادة مثيرة في تعاونها الاقتصادي مع بلدان أفريقيا ، وأصبحت اليابان الآن ثاني أكبر مساهم من خارج المنطقة في صندوق التنمية الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي . وفي ميدان التعاون التقني ترسل اليابان إلى أفريقيا أكثر من أربعين في المائة من المتطوعين اليابانيين للتعاون فيما وراء البحار حيث ينهضون بالتعاون على مستوى القاعدة الشعبية وفي داخل اليابان اعتبر الشهر الذي يبدأ في ٢٨ أيلول / سبتمبر "شهر أفريقيا" ونعتمد أن نقوم بالدعاية للتقاليد الأفريقية الثقافية والاجتماعية والتاريخية حتى نزيد بدرجة أكبر الفهم الياباني لمحنة أفريقيا الحالية ، كما نعتزم القيام بحملة واسعة النطاق لجمع الأموال ، ولا ستهاض الدعم الشعبي والتعاون مع بلدان أفريقيا .

انني آمل أن تتيح مناقشة هذه الدورة لمشاكل أفريقيا فرصة لتجميع مختلف جهودنا الوطنية ولتوليد الزخم اللازم للتغلب على الأزمة التي تلم بتلك القارة .

أود أن أنتقل بعد ذلك إلى موضوع الاقتصاد العالمي . ان جميع البلدان الصناعية والنامية ، تجد اليوم ان اقتصاداتها مترابطة بشكل لا يمكن الرجوع فيه . والتعاون الفعال فيما بين البلدان أمر لا غنى عنه لحل الصعوبات المعقدة التي ابتلي بها الاقتصاد العالمي .

ان مشكلة المديونيات المتراكمة تعتبر احدى المشكلات الهامة التي تواجه اليوم كثيرا من البلدان النامية والتي تتطلب القيام بتعاون دولي بناء ، ويمكن لهذه المشكلة أن

تنزل الدمار ليس بالبلدان المدينة فحسب بل بالاقتصاد العالي بأسره كذلك . انها مشكلة نتجاهلها دائما على حساب مصلحتنا .

ونظرا للتنوع الكبير في اقتصادات البلدان المدينة لابد من صياغة الردود بصبر وتأن لمعالجة كل حالة . ومع أن التعاون المصمم من جانب جميع الأطراف المعنية ما فتئ يحول دون حدوث الانهيار فلا يزال أمامنا شوط طويل للتوصل الى حل أساسي . وإذا ما نظرنا الى العناصر الأساسية التي تتكون منها المشكلة من وجهة نظر طويلة المدى فاني أعتقد أننا نحتاج الى أن تبذل البلدان المدينة جهودا لتعديل هياكلها الاقتصادية من أجل توسيع الصادرات ، كما نحتاج الى أن تبذل البلدان الدافئة جهودا تعاونية للمحافظة على التدفق السلس لرؤوس الأموال الى البلدان المدينة ولتحسين وصول هذه البلدان الى أسواق البلدان الصناعية .

ومع ذلك فقد شجعتني التطورات الأخيرة . واذ أكدت بلدان أمريكا اللاتينية الحاجة الماسة الى التوصل الى حل في الاجتماعات التي عقدتها الدول المدينة هـذا العام ، مثل الاجتماعات التي عقدت في كويتو وقرطاجنة ، تشجع البلدان الصناعية على إعادة جدولة ديون القطاع الخاص ، لعدد من السنوات ، في البلدان التي تبذل جهودا فعالة لتساعد نفسها . هناك روح للتعاون في الجو ، ولقد توصلت المكسيك التي زرتها قبل أن أحضر الى نيويورك الى اتفاق نموذجي لإعادة جدولة الديون .

ان توسيع التجارة أمر لا غنى عنه في أي حل طويل الأجل لمشكلة الدين وفي تعزيز الاقتصاد العالي . ولتحقيق ذلك لابد من تخفيف الحماية وصيانة وتعزيز نظام التجارة الحرة . ان اليابان التي تدرك ذلك تماما ، اقترحت في تشرين الثاني /نوفمبر الماضي البدء بالأعمال التحضيرية لجولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وما فتئنا نعمل بجد للنهوض بهذه الفكرة منذ ذلك الحين .

لقد اتفق في مؤتمر القمة ، الذي عقدته البلدان الصناعية مؤخرا في لندن ، على التشاور مع الشركاء في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، بغية اتخاذ قرارات في موعد مبكر بشأن بدء جولة جديدة من المفاوضات . وتعتزم اليابان أن تواصل جهودها للشروع في جولة جديدة يشترك فيها أكبر عدد ممكن من البلدان الصناعية والنامية على السواء .

ونظرا لأن اليابان تعتبر المساعدة الانمائية الرسمية مسؤولية دولية هامة فانها بالرغم من حالتها المالية الصعبة تسعى الى توسيع نطاق مساعدتها الانمائية الرسمية تمشيا مع الخطة المتوسطة الأجل المتمثلة في مضاعفة تلك المساعدات الانمائية الرسمية في خمس سنوات . أن مبلغ مساعداتنا الانمائية الرسمية لعام ١٩٨٣ يزيد بنسبة تبلغ ٢٤٤ في المائة عما كان عليه في العام السابق .

ان اليابان تعلق أهمية خاصة على تنمية الموارد البشرية ، ولذلك بذلت جهودا خاصة في ميدان التعاون التقني مع البلدان النامية . وأعتقد أن التعاون التقني في حد ذاته عملية ابداعية ، انه ينهض بالتقدم التكنولوجي للوفاء بالاحتياجات الفعلية لكل بلد نام بصورة تتسق مع طريقة الحياة التقليدية فيه ، ونحن نعتزم مواصلة هذا التعاون التقني .

ان " تنمية الموارد البشرية " ما فتئت منذ أمد طويل عنصرا هاما في تعاون اليابان الاقتصادي والتقني مع بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا . وعند ما نوقشت مشاكل التعاون في منطقة المحيط الهادئ في الاجتماع الوزاري الذي عقدته رابطة أم جنوب شرقي آسيا في تموز/يوليه مع الشركاء في الحوار أكدت على ضرورة " تنمية الموارد البشرية " ، وأسعدني قبول هذا الرأي الذي أصبح فيما بعد موضوعا رئيسيا للتعاون الاقليمي الواسع النطاق في المحيط الهادئ .

واذا ما أردنا أن نحقق الطفرة اللازمة في المشكلة القائمة بين الشمال والجنوب ، وإذا أردنا بوجه خاص أن نواصل النهوض بالتعاون الاقتصادي والتقني بين الشمال والجنوب ، فاننا نحتاج ، بالإضافة الى الجهود الرامية الى توسيع المساعدة الانمائية و " تنمية الموارد البشرية " ، الى ما أسميه جهدا متضافرا ، من جانب الشمال والجنوب على السواء ، يقوم على أساس منظور جديد . وعلى سبيل المثال ان الحوار الوثيق والأكثر جوهرية بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية من شأنه - اذا عقده كلا الجانبين بطريقة متضافرة - أن يعزز بشكل كبير الفعالية والكفاءة في التعاون الاقتصادي . وفي الوقت ذاته ينبغي الاستفادة بشكل ايجابي من دينامية القطاع الخاص في التصدي لمشاكال التنمية الصعبة . ان الجهود الرامية الى ارساء صلة أكثر عضوية بين التعاون على مستوى الحكومات والتعاون على مستوى القطاع الخاص تتزايد أهميتها بالتأكيد بالنسبة للشمال والجنوب وذلك في مجال التكنولوجيا ، كما هو الحال في مجال التعاون الرأسمالي .

اننا جميعا نقف اليوم عند منعطف هام يمكننا أن ننطلق منه مستفيدين من حكمة الشمال والجنوب في جهود مبدعة تقوم على أساس منظور جديد من أجل حل المشكلة — بين الشمال والجنوب .

من أين نستمد الطاقة اللازمة لاقامة العالم الجديد للقرن الحادي والعشرين ؟ من الواضح أن هذه الطاقة لا بد أن تأتي من داخل ذواتنا . ان الانسان وحده ، من بين جميع أشكال الحياة على الأرض ، لديه الطاقة على أن يقرر مصيره . ولا بد أن نستفيد اليوم من هذه الطاقة . وعند ما يدرك المرء كيف أتاح الحفز المتبادل للثقافات المختلفة امكانيات جديدة بين الشعوب ودفع بالتاريخ عبر العصور ، ينبغي أن يكون من الواضح أن الأمم المتحدة ، التي تجمع جميع البلدان الكبيرة والصغيرة لتناقش قضاياها على قدم المساواة ، تعتبر مفاعلا يولد قوى تاريخية جديدة . ان أوجه التقدم في الاتصالات ونسي تكنولوجيا النقل تقترب بين الشعوب من جميع أجزاء العالم ، كما أن الاتصالات بين الثقافات المختلفة آخذة في التزايد . وأعتقد أن هذه الاتصالات الوفيرة تساهم مساهمات هامة في تحقيق الامكانيات الكامنة لدى جميع الشعوب .

ولا مراة في أن العالم يواجه مصاعب كبيرة . وعلينا أن نتغلب على هذه المصاعب وأن نمضي الى عهد جديد . ويجب علينا أن نسخر قوى الابداع الانساني للدخول في عهد جديد يلوح بالأمل للانسانية جمعاء ، مستفيدين من ابداع وحيوية شعوبنا .

السيد ديزدارفيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم باخلاص على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين التي تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويسرني أيضا بالغ السرور أن أشير الى أن العلاقات القائمة بين زامبيا ويوغوسلافيا ، وهما بلدان غير منحازين ، تتسم بالصدقة المخلصة والتعاون المثمر الدائم . وانني واثق بأن خبرتكم الواسعة في الأمم المتحدة سوف تسهم اسهاما كبيرا في نجاح أعمال هذه الدورة التي تعقدها الجمعية العامة .

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن امتناننا لسعادة السيد خورخي ايويكا رئيس جمهورية بنما الصديقة غير المنحازة ، الذي أدار مداولات الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بحكمة وقدرة بالفتين .

واننا نقدر كل التقدير المساعي والجهود الدؤوبة التي يبذلها سعادة السيد خافيير بيرير دي كوبيار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، والتي ترمي الى تعزيز دور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية ، وكذلك مشاركته الشخصية في حل القضايا المتعددة الهامة .

ويسعدني أيضا أن أهنيء بروني دار السلام على انضمامها الى عضوية الأمم المتحدة . يؤسفني أن أقول انه في دورة هذه السنة التي تعقدها الجمعية العامة ، لا يمكننا الا أن نردد مرة أخرى التقييم الذي نكرره منذ سنوات عديدة فيما يتعلق بالحالة الخطيرة السائدة في العالم ، وهي الحالة التي يترتب عليها آثار خطيرة على مستقبل البشرية . وتتعرض للخطر اليوم أكثر من أى وقت مضى القيم والانجازات الايجابية ، التي بنيناها بصبر وجهد خلال سنوات من جهودنا المشتركة ومساعدتنا في الكفاح من أجل السلم والأمن ومن أجل تحقيق علاقات اقتصادية وسياسية دولية .

لم تحل المشاكل الدولية الملحة ، كما لم تخف حدتها خلال الفترة التي انقضت منذ دورة الجمعية العامة الأخيرة . ويمكن للمرء أن يقول أن العديد من هذه المشاكل قد ازداد حدة . ومع ذلك فقد الوفاق سنة أخرى . اننا نواجه نفس الظاهرة التي تهدد السلم والأمن والتعاون والتنمية . وتجرى دورة جديدة من سباق التسلح ولم يعد هناك

من يوقن ما اذا كان هذا السباق ووسائل التدمير التي تنجم عنه يمكن أن تظل تحت السيطرة . وثمة شعور بعدم الأمن العام وشعور بتزايد التهديد يجعلنا ، بصورة متزايدة ، رهينة للخوف من الافناء الذاتي .

وحلّ محلّ المفاوضات والحوار بين الدولتين العظميين الرئيسيتين والكتلتين التنافس وتبادل الاتهامات . ان الحاجة الى اجراء التفاوض أبعد غالبا ما يتم تناولها من منطلق الموقف الرامي الى تحقيق المزايا والتفوق . وان توسيع مناطق النفوذ والمصالح الحيوية والانقسامات المتزايدة يبدو انه أصبح الشاغل الرئيسي ، بدلا من بذل الجهود للتغلب على الانقسامات السائدة في العالم . وهناك يكمن لب المشكلة - أى الأسباب التي تعترض سبيل المفاوضات والاتفاق .

هناك تهديدات كثيرة تمس السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي والوحدة الوطنية، وهناك حالات كثيرة من التدخل في الشؤون الداخلية ، والتعرض للاستقرار الداخلي للبلدان ، وعدم احترام أبسط حقوق الانسان - وهو حق تقرير المصير والاختيار الحر لطريق التنمية . ويستخدم العنف والارهاب بصورة مستمرة بوصفهما جزءا من سياسة الدولة .

وتزداد الأزمات في العلاقات الاقتصادية الدولية سوءا . ويواجه العالم شكلا جديدا للتبعية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والاستغلال الاستعماري الجديد . وان موقف البلدان النامية قد ازداد سوءا بصورة مفاجئة ، كما يتبين بصفة خاصة في مشكلة الديون . وتزداد الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، وبين الأغنياء والفقراء ، بينما يقل استعداد البلدان المتقدمة النمو للاشتراك في مفاوضات عالمية وفي السعي المشترك من أجل ايجاد الحلول .

الا نواجه محاولات لعرقلة عملية التحرر واضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، ولتجاهل المبادئ والممارسات التي ساهمت في تنميتها الايجابية ؟ ألا نواجه ضغوطا متزايدة لابقاء سيطرة الأغنياء والأقوياء وتوسيعها ؟ بعد فترة من استرخاء التوترات ، والتفاهم الأكبر والتعاون المتزايد ، وجدنا أنفسنا في حالة تذكرنا بتلك الأوقات التي كنا نظنها دخلت في الماضي البعيد .

هل تفيد حقا تلك الحالة الدولية أى فرد ؟ ألا تشعر حتى أقوى البلدان بأنها مهددة اليوم أكثر من الوقت الذى كانت فيه تتفاوض وتبدى تسامحا أكثر ازا* مصالح الآخرين ؟ ألم يضر توقف المحادثات الضمنية بتلك الانجازات الايجابية ، التي بنت عليها الدول الكبرى نفسها ، العلاقات المتبادلة والاحترام المتبادل منذ وقت طويل ؟ ألا يهدد فقر الغالبية نفوذ وقوة الأقلية ؟

إذا كانت البشرية تريد البقاء* ، فليس هناك سوى مستقبل واحد ، مستقبل للسلم والتعاون والمساواة مقترنة ، بحق الشعوب والبلدان في تقرير تنميتها الداخلية الخاصة بها وسياساتها الخارجية . ان البشرية قد تقدمت على طريق هذا المستقبل . ومع ذلك ، تواجه في الوقت الراهن جهودا مبذولة لوقف هذا التطور . وفي جوانب معينة وفي قضايا معينة قد تحدث أو توجد نكسات مؤقتة . وإذا استمرت هذه المحاولات ، فان القلاقل والاضطرابات الخطيرة سوف تصبح أمرا لا مفر منه . أليس من الواضح أن هذه المحاولات الرامية الى وقف التقدم في العلاقات الدولية يؤدي الى تدهور العلاقات الدولية السدى يجعلنا نقرب من وقوع اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة ذات عواقب لا يمكن التنبؤ بها ؟ أليس من الواضح أن هذا الطريق يمكن أن يؤدي الى حروب جديدة ؟ كم من مرة ثبت فيها ، عبر عقود الماضي منذ انشاء الأمم المتحدة ، أن السلم لا يمكن تجزئته أو فصله عن التقدم في العلاقات الدولية وأن سياسة السيطرة والاستغلال والهيمنة فسي العلاقات الدولية تشكل تهديدا للسلم ؟

هناك تناقض ضخم بين الوضع الحالي والظروف الراهنة في العالم ، وبين الحاجة الى وقف هذا الاتجاه الانتكاسي الخطر وتحويله صوب السلم والتعاون القائم على الانصاف والتقدم العام . ان الشعوب في أرجاء العالم تعارض المفاهيم التاريخية البالية التي ترمي الى الابقاء على أى وضع من أوضاع الامتياز والتسلط في العالم . لقد طرحت سياسة عدم الانحياز وحركة بلدان عدم الانحياز تصورا ومنطلقا يكفلان تحويل النظام الدولي لصالح جميع شعوب العالم .

لقد قدم مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الى العالم برنامجا شاملا محددا للتغلب على الازمة التي تسود العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية وحل المشاكل التي تخلق بؤر التأزم . وهو برنامج يفضي الى مستقبل يسوده السلم والتعاون والرخاء . وهناك عدد متزايد من المقترحات الرامية الى تحقيق نفس الغاية ، يقدم من قبل دوائر شتى . فالعالم لا يفتقر الى المبادرات الرامية الى تصحيح الوضع الراهن . الا انه - مع ذلك - يعاني من الافتقار الى الارادة والرغبة في الفعل لا سيما من جانب أولئك الذين يتحملون بالمسؤولية الكبرى عن الوضع الراهن .

ان مسؤولية تطوير العلاقات الدولية ومستقبل الانسانية لا يمكن أن تترك للصدفة أو تخضع للمصالح الأنانية لأحد ، أو يعهد بها للمجموعة التي تتألف من أشد البلدان ثراء وقوة وأكثرها نفوذا وتقدما . فمسيرنا جميعا يعتمد على الطريقة التي تتطور بها العلاقات الدولية . ولهذا ، يكون من الطبيعي ، أن نسهم جميعا في وضع شكل هذا التطور .

ومع ذلك ، يقع القدر الأكبر من مسؤولية التغلب على الوضع الدولي الراهن شديد الخطورة على عاتق الدول الكبرى ، فنحن جميعا ندرك أثر علاقاتها المتبادلة على التنمية الدولية في مجملها . وهكذا ، يكون حقا والتزاما طبيعيا على المجتمع الدولي أن يساعد على تحسين علاقات تلك الدول بل ويسهم في ذلك . لذا ، نطلب من الدول العظمى أن تجلس الى مائدة التفاوض لتقدم الاسهام المتوقع منها ، عن طريق التفاوض والتوفيق .

اننا لا يمكن أن نقبل فرض أيديولوجية الحرب الباردة على مشاكل وقضايا العلاقات الثنائية والدولية . فالتاريخ يزخر بدروس تعلمناها بثمن باهظ مؤداها انه من الضروري أن نعيش سويا ونتعاون معا بغض النظر عن اختلاف النظم والأيدىولوجيات . ونحن نندرك آثار المحاولات التي ترمي الى تصدير النظم والعقائد وفرضها . وهي محاولات ترمي الى التدخل بهدف التأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي الداخلي . ونذكر أيضا اننا في هذا العالم المتكافل تكافلا متزايدا نؤثر على بعضنا البعض من خلال قيمنا الخاصة وانجازاتنا المشتركة ، واننا نغني بعضنا البعض بما نحرضه من تقدم وما نحققه من منجزات تكون لها قيمة حقيقية . ان القيم الحقيقية ، بغض النظر عن يسهم بها في اغناء خزانة التقدم العالمي ، لا تعرف الحدود وليست بحاجة الى التصدير .

وأود أن أذكر اننا أكدنا ، في الاعلان الخاص بعدم جواز التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية للدول ، الذي اعتمدته هذه الجمعية العالمية بأغلبية كبيرة في دورتها السادسة والثلاثين ، انه :

" لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، لأي سبب كان ، في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى " .

(القرار ١٠٣/٣٦ ، المرفق ، فقرة ١)

كما نص أيضا على انه من واجب كل دولة أن تكفل عدم استخدام أراضيها على أي نحو يكون فيه انتهاك لسيادة أي دولة أخرى أو استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية أو يؤدي الى زعزعة استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

فالى أي مدى روعيت فعلا هذه المبادئ والى أي حد طبقت ؟ لسوء الحظ ، يتعين علينا أن نقول اننا لا نزال نشهد انتهاكات متكررة وصارخة لهذه المبادئ بدلا من احترامها . في حين أن احترامها والالتزام بها هو ، على وجه التحديد ، الطريق الى مستقبل من التعاون الدولي والتفاهم والمساواة والثقة المتبادلة .

مع انتاج كل سلاح جديد ، نتخلف أكثر في سباق السلم . أفلا يؤدي هذا الى تهديد أمن بل وتعكير صفو حتى أولئك الذين يرون أن أمنهم يحققه التفوق العسكري ؟ أيمن لأمن البعض أن يتدعم بالزيادة المستمرة في افتقار الآخرين الى الأمن ؟ هل نستطيع

أن نروض أنفسنا على قبول حقيقة أن ما يقرب من ألف بليون دولار تنفق سنوياً على التسلح بينما يعيش مئات الملايين من الناس في حالة من الفقر والعوز ، ويموت آلاف الأطفال جوعاً كل يوم ؟

اننا لم نفقد الأمل في أن يكون بوسعنا أن نوقف الزحف نحو مستنقع اليأس الذي لا مخرج منه .

اننا نذكر أننا ، بالاشتراك مع بلدان غير منحايزة وبلدان أخرى ، طالبنا دوماً من فوق هذه المنصة باعتماد التدابير التي تفضي الى بدء عملية نزع سلاح حقيقية . ونحن نؤيد اعتماد جميع المقترحات الرامية الى الحيلولة دون نشوب حرب نووية ، وتجسيد استحداث وإنتاج وتخزين ونشر الأسلحة النووية ؛ والابرام المبكر لمعاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ؛ وعقد اتفاق مقبول دولياً يزود الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات بأن الأسلحة النووية لن تستخدم ضدها وانها لن تتعرض للتهديد باستخدام تلك الأسلحة ضدها . ونؤيد أيضاً كل عمل يرمي الى وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي وحظر استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل الأخرى . ونؤيد - على وجه الخصوص - وضع برنامج شامل لنزع السلاح العام والكامل واعتماده على وجه السرعة بوصفه أمراً ملحاً . كما ننظر الى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبار ذلك وسيلة لايجاد عالم خلو من العبء الثقيل الذي يمثله التسلح النووي .

لا بد من اغتنام كل فرصة للتفاوض والسعي الى حلول مقبولة على الصعيد الدولي . لقد أشرت قبلاً في بداية بياني ، الى خطورة الأزمة السائدة في العلاقات الاقتصادية الدولية وطابعها المثير للانزعاج . فهذا وضع محفوف بمخاطر الانفجار والقلقة السياسية الشديدة . ويبدو أننا قد دخلنا مرحلة تؤثر فيها موجة جديدة من الاستعمار الجديد على عدد كبير من البلدان . فاستمرار سيطرة البلدان المتقدمة يتسبب في أزمة اقتصادية تزداد عمقا باستمرار ، ونتيجة لذلك تتحمل هذه البلدان هي الأخرى ، بلا مهرب ، بخسائر فادحة وتواجه عواقب لا يمكن التنبؤ بها .

كيف يمكن السعي الى حلول تقبلها البلدان النامية ، في ظل ظروف تزايد
الحماية ، وانخفاض اسعار السلع الاساسية ، وارتفاع اسعار الفائدة ، وتذبذب اسعار
الصرف ، وانخفاض تدفق المساعدة الانمائية الرسمية التي لا تكاد تتجاوز نص الهدف المتفق
عليه وهو ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ؟

هل يمكن الا تستجلب المحنة المفزعة التي تجابهها اقل البلدان نموا تضافاً
المجتمع الدولي ؟ وبدلاً من تكرار القول باستمرار ان هذه البلدان هي أكثر البلدان تضرراً ،
حان الوقت للشروع في اتخاذ تدابير ملموسة تستهدف التغلب على هذا الوضع الحرج . ومما
يجعل ذلك أشد ضرورة سوء الحالة الاقتصادية بالغة الصعوبة التي تعانيها افريقيا .

وتعتبر ديون البلدان النامية من أكثر انعكاسات الازمة السائدة في العلاقات
الاقتصادية مدعاة للانزعاج . فلك الديون تهدد ، على نحو خطير ، التنمية الاقتصادية
لهذه البلدان كما تهدد استقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

كما ان الديون التي تتجاوز ٨٠٠ بليون دولار امريكي ، وخدمة الدين التي يزيد
من عبئها ثقلاً ارتفاع اسعار الفائدة ، حيث سيتعين على البلدان النامية ان تدفع فسي
هذا العام وحده ، ما يربو على ٧٥ بليون دولار كفوائد ، تستخدم ، لسوء الحظ ، فسي
استغلال البلدان النامية والضغط عليها والتدخل في شؤونها الداخلية وانهاك اقتصاداتها .

ان الممارسة المتمثلة في القاء عبء الديون بالكامل على عواتق البلدان المدينة
وحدها ممارسة غير معقولة . ان ينبغي للبلدان الدائنة أيضاً ان تتحمل بنصيبها من ذلك
العبء . ويجب السعي ليجاد حلول عاجلة لهذه المشكلة العالمية عن طريق اوسع مشاركة
ممكنة من جانب المجتمع الدولي . وما لا غنى عنه ، التوصل الى اتفاقات شاملة ، لا لمجرد
تسهيل شروط السداد وتخفيض اسعار الفائدة فحسب ، وانما ، اولاً وقبل كل شيء ، لكفالة
تنمية اقتصادية معجلة للبلدان المدينة ، ونحن نؤيد تماماً جهود بلدان امريكا اللاتينية
الاحدى عشرة ، الجاهدة في التماس واقتراح السبل للتغلب على ازمة المديونية بما يخدم
مصالحها والمصلحة الا شمل المتمثلة في استقرار وتنمية المجتمع الدولي .

ولنتوقع من المؤسسات النقدية والمالية الدولية ، وبخاصة تلك المشتركة بشكل مباشر أكثر من غيرها في حل مشاكل الديون ، أن تبدى قدرا أكبر من التفهم والاحترام للامكانيات الحقيقية للبلدان النامية وتنبذ الممارسة الحالية ، وهي ممارسة غير مقبولة وبالية .
وسمهي المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل من أجل التنمية ، الذي سيطرح رئيس بلدان حركة عدم الانحياز مفهومه ، سبيلا للتماس حلول لهذه المشاكل .
وما زلنا نؤمن ايمانا راسخا بأن الحلول الدائمة والمستقرة لمشاكل التنمية تقتضي حتما احداث تغييرات عميقة في العلاقات الاقتصادية العالمية تستهدف اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد عن طريق المفاوضات الشاملة .

ولا يمكن ايجاد المخرج من هذه الازمة عن طريق المجابهة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . فالبلدان النامية لا تحبذ ذلك ولن تقبله . ولكن يمكن ايجاد المخرج عن طريق الحوار والتعاون اللذين من شأنهما أن يكفلا الاستقرار الاقتصادي ويضيئا من الفروق في مستويات التنمية . الامر الذي يحقق مصلحة المجتمع الدولي بأسره .
ومرة أخرى ، أظهر الزمن انه من غير الممكن ايجاد حل عادل ودائم وشامل لأي من بؤر التوتر بغیر التقيد بميثاق الامم المتحدة ومبادئ تقرير المصير والسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والمساواة وعدم التدخل وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة والاحترام الكامل لحق الشعوب في اختيار نظامها الاجتماعي الخاص بها والاسلوب الذي تنتهجه في تنميتها الداخلية ومشاركتها في العلاقات الدولية .

وقد رأى بلدى دائما امكانية التوصل الى حلول ، على اساس هذه المبادئ ، للازمات القائمة كأزمة الشرق الاوسط واعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الوحيد والشرعي ، وحصول شعب ناميبيا في نهاية الامر على استقلاله ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، مثلها الوحيد والاصيل ؛ وانهاء الحرب بين ايران والعراق ؛ وتدعيم وحدة جمهورية قبرص ووضعها غير المنحاز ؛ وانهاء التدخل الاجنبي بجميع اشكاله في افغانستان وكمبوتشيا وغرينادا وكذلك انتهاء الحالة المتأزمة وتخفيف حدة التوتر في امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي بالتأييد الكامل لجهود مجموعة الكونتا دورا .

وتشارك يوغوسلافيا بنشاط في جميع المساعي التي تستهدف استعادة مناخ ازالة حدة التوترات وزيادة التفاهم في منطقة البحر المتوسط ، وهي منطقة مشحونة بصراعات عديدة . وبغية تنفيذ القرار الذي اعتمدناه هنا بتوافق الآراء في العام الماضي ، اتخذت بلدان البحر المتوسط غير المنحازة ، في اجتماعها الوزاري الاخير المعقود في مالطة ، موقفا مشتركا ووضعت برنامج عمل بهدف تعزيز السلم والامن والتعاون في البحر المتوسط .

ان يوغوسلافيا تأخذ منطلقها في كل أنشطتها الدولية من حقيقة ان الأمم المتحدة محفل لا بديل له في الحفاظ على السلم وتعزيز الامن وحل المشاكل الدولية . ونحن نعارض أى محاولة تستهدف تقويض النتائج الايجابية التي حققتها الأمم المتحدة في ميادين عديدة ، وابعاد المنظمة العالمية عن حل المشاكل الرئيسية في عصرنا الحالي .

وتواجه هذه الدورة تساؤلات - عما سنأتي به الى الاحتفال بالذكرى الاربعمائة لانشاء الامم المتحدة ، وما الذي تعلمناه من الخبرات المكتسبة خلال العقود الاربعة الماضية ، والذي يتوقع ان نفعله كنتيجة للتحويلات الكبيرة التي وقعت في العالم وغيمرت منظمنا . والسؤال الذي ينبغي البحث عن جواب له ، وايجاد ذلك الجواب في مناسبة هذه الذكرى ، هو كيف نواصل مسيرتنا والى اين . كما يتعين ايجاد اجابة ، بوجه خاص ، على السؤال المتعلق بكيفية جعل منظمنا اكثر فعالية وقدرة على كفالة احترام وتنفيذ المبادئ ، والقواعد والمقررات التي اعتمدها والتي سنعتمدها مستقبلا . ان هذه الذكرى توفر فرصة لا كبر عدد من رؤساء الدول او الحكومات للاجتماع في الامم المتحدة والدخول في حوار مفيد بشأن أهم المسائل المتصلة بعمل الامم المتحدة ومشاكل العالم الراهنة .

يصعب ان يتفاهل المرء في الحالة الدولية الخطيرة الراهنة . لكننا لسنا متشائمين . فكلنا نشترك في مصير واحد ومستقبل واحد . وعليها ان ندافع عما هو مشترك بيننا حيث اننا بذلنا الكثير من التضحيات والجهد وبيننا امالا كبيرا . ومن ثم لا ينبغي ان نتخلى عن تراثنا المشترك . ونفضلا عن ذلك ، يجب ان نثابر في جهودنا كي نجعل عالم الغد أفضل من عالم اليوم . فلنستجيب ان ، بالقول والفعل ، لرسالة مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز التي جاءتنا من نيودلهي : " ان الارض ملك لنا جميعا - فلنعزز بها في سلم وأخوة حقيقية ، تقوم على اساس من الكرامة والمساواة بين البشر " .

السيد موران (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود نسي البداية أن أعرب لكم عن تهنئي وفدي على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية . ان ما عرف عنكم من خصال شخصية ومهنية تجلت بوضوح خلال اعمالكم المثمرة في منظمتنا ضمان بأن أعمالنا ستدار بيد حازمة خبيرة . ويمكنني أن اؤكد لكم انه لدى اضطلاعكم بهماكم يمكنكم الاعتماد على التعاون المخلص من جانب وفد اسبانيا .

وأشعر بارتياح خاص ان أعيد الى الانه ان الاعمال الحميدة التي قام بها الرئيس ايبوكا الذي شغل أسمى منصب في الامة البنامية كما كرس نفسه لعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

وباسم وفد بلادي ، أود ان ارحب ترحيبا بالغا بالدولة العضو الجديد نسي منظمتنا بروني دار السلام التي يضيف انضمامها عضوا جديدا الى مجتمع الامم ذات السيادة ونتمنى لها النجاح في حياتها الجديدة كدولة مستقلة .

اننا نعيش في اوقات عصيبة ، فنحن نشهد انبعاث العنف والارهاب وتفاقم المنازعات القديمة بالنسبة لمعظم الشعوب ونشهد تروى الازمات الاقتصادية . وبعبارة موجزة نشهد استمرار مناخ التقلقل والتوتر الدولي .

بيد انه قد باتت لدينا اليوم مؤسسات وآليات متعددة الاطراف ، يمكنها - بالرغم من انها لم تصل بعد الى حد الكمال - ان تواجه هذه التحديات . وهي ، دون شك ، الوسيلة المناسبة لحل المشاكل العالمية بافتراض توافر الارادة السياسية لاستعمالها استعمالا صحيحا . وأشير بوجه خاص الى منظمة الامم المتحدة . وفي هذا السياق أود ان اقول ان النداء الذي وجهه الامين العام مؤخرا من أجل الحفاظ على الطابع متعدد الاطراف جاء في وقته تماما . ووفدي يؤيده تمام التأييد * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فاجاردو مالدونادو (غواتيمالا) .

ومن منطلق واقعي ، ادرجت حكومة اسبانيا ضمن اولويات سياستها الخارجية الدفاع عن مبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة . ويمكنني ان اؤكد لكم اننا سنقوم بكل ما في وسعنا لتعزيز هذه المنظمة .

ان السلم يستلزم الامن كشرط مسبق لكنه لا يمكن ان يبلغ مداه الاكمل الا على اساس العدالة .

اسبانيا اليوم قد قطعت على نفسها التزاما معنويا بالمساهمة في تحقيق نظام دولي اكثر عدلا وامانا . ونظرا لاننا نتطلع الى عالم أكثر امانا نعتبر انه من الاولويات الهامة ان نخطو خطوات كبيرة في مجالات الانفراج ونزع السلاح . بيد اننا على يقين من ان هذه الخطوات لن تعمر طويلا ما لم نبذل جهودا موازية للتوصل الى نظام اقتصادي واجتماعي اكثر عدلا .

ما زلنا نعيش لحظات من التوتر في العلاقات الدولية يزيد بها سوءا انقطاع الحوار بين الدول الرئيسية واحتدام سباق التسلح . ان المستويات الحالية للأسلحة مستويات خطيرة وباهظة التكلفة ، ولا يمكننا ان نتجاهل النداء العام ولا سيما من جانب الشباب الذين يطالبوننا بوضع حد دون ابطاء لهذا التصاعد المخيف . واننا على اقتناع راسخ انه من الممكن تحقيق التوازن على مستوى ادنى من التسلح دون ان تعرض للمخاطر المصالح الامنية المشروعة لكل دولة .

ولقد وجهنا مختلف النداءات ، التي نعيد توجيهها الآن ، الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ليستأنفا محادثتهما في أقرب وقت ممكن . ونؤمن بأن اي محاولة لاستئناف الحوار البناء في هذه الاوقات التي تقسم بالشك والريبة ينبغي ان تكون موضع ترحيب . وبهذه الروح أدلى رئيس وزراء اسبانيا ببيان أيد فيه ما أسس بمبادرة القارات الخمس التي بدأها في أيار/مايو الماضي رؤساء الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والمكسيك والهند واليونان .

وتعزز بعض الدلائل الاخيرة اقتناعنا بأن أبواب الحوار ما تزال مفتوحة ، وعليها ، اليوم أكثر من ذي قبل ، ان نوسع السبل المؤدية الى الاتصال من اجل انبعثات الانفراج وممارسته .

وبالتوازي مع الحوار بين الدول الكبرى ، على جميع الدول النووية وغير النووية ان تنهض بقضية نزع السلاح والانفراج . واسبانيا في اطار نظام الامن الغربي الذي تنتمي اليه ، وعن طريق مشاركتها في مختلف المحافل متعددة الاطراف لن تدخر جهدا في تحقيق هذا الغرض .

وفي اطار الامم المتحدة ، نأمل ان يتمكن مؤتمر نزع السلاح قريبا من ابرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ويحقق النتائج التي يروجها الجميع فيما يتعلق بحظر الاسلحة الكيميائية . ولا ينبغي ان تستعصي على الحل العراقي القائمة في كلا المجالين ، بما فيها مشكلة التحقق . وفي الوقت ذاته ، نأمل ان يولى مؤتمر نزع السلاح اهتماما خاصا لمخاطر تسليح الفضاء الخارجي التي ستشكل عنصرا خطيرا جديدا من عناصر عدم الاستقرار وانعدام الامن ، اذا ما اصبحت حقيقة واقعة .

وفي حين ان تخفيض الاسلحة والحد منها أمران ضروريان من أجل صون الامن الدولي ، لا يمكن ان نغفل الاهمية الحاسمة التي تتسم بها تدابير بناء الثقة بالنسبة لعملية نزع السلاح . فهذه التدابير تهدف الى تخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز صوت العقل والاستقرار في العلاقات الدولية . وتقوم اسبانيا بدور نشط في مؤتمر استوكهولم الذي أعقب اعلان مدريد ، ونأمل ان يتمكن ذلك المحفل من اعتماد تدابير طموسة وفعالة . ووندنا على استعداد ، دون ان يتخلى عن أى من مبادئه الاساسية ، للقيام بتحليل وجهات النظر التي قد تطرحها مجموعات أخرى من البلدان وأخذها في الاعتبار . وتمشيها مع الموقف الذي اتخذته بلادى في مؤتمر مدريد ، ستحاول اسبانيا تحقيق تقارب بين الاطراف عملا على كفالة المبادئ الاساسية التي تيسر التعايش والتعاون .

في الوقت الذي نرفض فيه في أن نبني سلما حقيقيا ودائما ، علينا أن نحاول أيضا ازالة الأسباب العميقة للصراعات ، وهي الظلم والقهر .

ان التعذيب والاعتقال التعسفي وحالات الاختفاء القسرى ما زالت تمارس في مناطق كثيرة من العالم . وما زال الاضطهاد السياسي يجبر مواطني بعض البلدان على ترك بلادهم . والتمييز العنصري ما زال آفة تعاني منها مجتمعات كثيرة وتمثل أفظع تجسدها في نظام الفصل العنصري الذي لا يطاق .

وبالرغم من هذه الحقيقة المؤلمة ، لا يمكننا أن نغفل الدور الهام الذي تلعبه الأمم المتحدة وفيها من المنظمات الدولية فيما يتصل بتحديد الحقوق والحريات الأساسية والاعتراف بها وحمايتها والنهوض بها . ويرجع القدر الأكبر من الفضل في أن عددا متزايدا من الدول يقبل الالتزام بتقديم تقارير عن حالة حقوق الانسان داخل حدوده ، ويسمح بلجوء مواطنيه الى المحافل متعددة الأطراف ويقبل ان يخضع للتحقيق الى الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وتلك المنظمات . الا انه ما زال اماننا شوط طويل نقطعه صوب استكمال آليات الرقابة الحالية والوصول بها الى حد الكمال .

ان حكومة اسبانيا في حين انها تواصل تطوير معتقداتها الدستورية ، على استعداد لمواصلة التعاون مع المنظومة الدولية من اجل الدفاع عن حقوق الانسان . وفي اطار الأمم المتحدة ، اشتركنا هذا العام ، وللمرة الأولى ، في أعمال لجنة حقوق الانسان التي يعتبر دورها ذا أهمية بالغة .

وستنظر هذه الدورة للجمعية العامة في مشروع اتفاقية ضد التعذيب وفيه من ضروب المعاملة القاسية اللاانسانية او المهينة وهو المشروع الذي قدم لها توا من لجنة حقوق الانسان . ونحن نعتقد ان المشروع ، الذي تعلق عليه حكومي أهمية قصوى ، جاهز بما فيه الكفاية للاعتماد ونعتقد انه عن طريق جهد تفاوضي سيتسنى حل الصعوبات التي قد تكون متبقية واعتماد الاتفاقية في هذه الدورة .

ولا سبيل الى اقامة عالم مستقر يسوده السلم الا على أساس نظام اقتصادي واجتماعي اكثر عدلا وأفضل توازنا . ان تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية واعادة هيكلتها يشكلان احد التحديات الكبيرة التي يواجهها المجتمع الدولي .

فالاقتصاد الدولي يعاني أزمة من أعماق أزماته . والنظر الى الطابع العالمي الشامل لتلك الأزمة لا يمكن للحلول الا ان تكون عالمية أيضا . ومن الصحيح أن الصورة ، بالنسبة لبعض البلدان ، أقل اشارة للقلق مما كانت عليه في العام الماضي ، نتيجة للزيادة في أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والانتعاش التدريجي في التجارة الدولية ، بين جملة أمور أخرى ، الا أن آثار الأزمة مازالت محسوسة ، بشكل قاس وحاد ، في البلدان الأقل نموا على وجه الخصوص .

ان الديون الخارجية لا تعتبر فحسب الحائل الأساسي دون تنمية الكثير من البلدان ، بل وتهدد أيضا بقاء النظام المالي الدولي ذاته . واسبانيا منفتحة الذهن لأي اقتراح يتضمن أفكارا جديدة من أجل حل هذه المشكلة الصعبة ، دون أن تغيب عن بالنا الامكانيات التي تتيحها السبل المتاحة لاعادة التفاوض ومن بينها صندوق النقد الدولي . بيد اننا لا ينبغي ان ننسى اننا نواجه مسألة لا يمكن معالجتها على أساس مالي محض .

ان ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة يؤدي الى تدفقات رأسمالية ضخمة الى السوق الامريكية ويدفع بأسعار الفائدة الى أعلى في البلدان الأخرى . وهذه عقبة أخرى تعترض طريق الانتعاش الاقتصادي وتعطل التجارة الدولية وتفاقم مشكلة البلدان المدينة .

والاتجاهات الحمائية يعاد تأكيدها في السوق الدولية . وبهذا تنشأ حلقة مفرقة تمنع البلدان النامية من المواءمة بين تقدمها الاقتصادي وخدمة ديونها الخارجية . وقد تعين على الكثير من البلدان النامية أن تواجه الأزمة الاقتصادية فـفي الوقت الذي تفتح فيه سبلا جديدة للمشاركة الديمقراطية أمام مواطنيها . وما يشرف النظام الديمقراطي أن أثر تدابير التعديل التي اتخذتها تلك البلدان لم يعود فـفي كثير منها الى الاضطراب الاجتماعي والسياسي الذي تنبأ به البعض . بيد أن استمرار هذه السياسات الانكماشية لأطول مما ينبغي ، يمكن أن يؤدي الى حدوث انفجار اجتماعي سيشعر بآثاره المجتمع الدولي بأسره .

فوفقا لما ذكره الأمين العام في تقريره :

" وإذا لم نتصد للمشاكل الاقتصادية الراهنة بصورة جادة وعاجلة ، لن
نتمكن من جعلها قاصرة على المجال الاقتصادي وحده . ففي عالمنا الذي يتسم
بتزايد الترابط الاقتصادي ، لا يمثل الفقراء من الناس الذين يواجهون على
الدوام مجموعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطافية مجرد تحد للضمير
الدولي ، وإنما يمثلون أيضا تهديدا للاستقرار الدولي " . (A/39/1 ، ص ٩)
علينا جميعا أن نتعلم درسا من هذه الأزمة ، وليس ذلك الدرس الا التكافل
الاقتصادي الذي لا رجعة فيه لعالمنا هذا والترابط المتبادل الوثيق بين الظواهر
الاقتصادية والسياسية .

اسبانيا ، وهي بلد تعين عليه أن يمر بتحول ديمقراطي ويوطد ذلك التحول
في وقت دعت فيه الحاجة الى تعديلات استلزمها الأزمة الاقتصادية ، تقف متضامه مع
البلدان النامية فيما تواجهه الآن . ومن ثم ، فان حكومتي تعيد جميع المفاوضات
الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية الى التخفيف من آثار الأزمة على تلك البلدان .
وقد لعبت الأمم المتحدة دورا هاما في مكافحة التخلف عن طريق برامجها
التعاونية من أجل التنمية ومعونة الطوارئ والتدريب والأبحاث والمعونة الغذائية .
ونحن موقنون من أن الأمم المتحدة مدعوة في الظروف الراهنة الى القيام بدور أكثر
أهمية . وفي هذا السياق ، قد يكون الشروع أخيرا في اجراء المفاوضات الشاملة خلال
هذه الدورة من أكثر الوسائل ملاءمة لايجاد حل دائم للأزمة الراهنة .

لقد اخترت أن أركز في بياني على التحديات الرئيسية الثلاثة التي تواجه المجتمع
الدولي على سبيل التعايش القائم على الأمن واحترام حقوق الانسان والتنمية الاقتصادية
 والاجتماعية . بيد أنني أشير الآن الى بعض المشاكل الاقليمية ذات الأهمية الخاصة
 بالنسبة لحكومتي .

ان بلدي مازال يشعر بالقلق ازاء تطورات الأحداث في امريكا الوسطى حيث
مازالت أوضاع المعيشة وأمن المواطنين آخذة في التردى . وقد ذكرنا مرارا أننا نرى
ان الأسباب عميقة الجذور للأزمة طويلة الأمد في المنطقة تكمن في الهياكل الاقتصادية

والاجتماعية المجحفة ، وأن الاتجاهات التي نلاحظها صوب تعاظم النزعة العسكرية لا تسهم الا في تدهور الحالة وتنطوى على خطر تحويل هذا البرزخ الى منطقة ممن المجابهة القوطنة . ومن ناحية أخرى ، فان الميل الى وضع الصراعات والخلافات بين مختلف الدول في سياق المجابهة العالمية الشاملة بين الدول الرئيسية لا يشكل عقبة أمام حل الأزمة الحالية والمشاكل القديمة لبلدان امريكا الوسطى فحسب بل ويهدد السلم العالمي ذاته .

ومنذ بداية عام ١٩٨٣ مافتئت اسبانيا تعزيز بنشاط مبادرة السلام التي قامت بها بلدان مجموعة كونتادورا والجهود الدبلوماسية التي تبذل من أجل التوصل الى اتفاق اقليمي يقوم على مبادئ عدم التدخل وعدم استعمال القوة أو التهديد باستخدامها والاحترام الحقيقي لحقوق الانسان على النحو المكرس في هذه المنظمة .

وترى اسبانيا انها ذات صلة وثيقة بتلك المنطقة ، وتستجيب بصورة حيوية لتطلعات سكانها الى السلم والرفاه . لهذا يسعدنا ان نرى التقارب الملموس بين اوروبا الغربية ، التي ننتمي اليها ، وامريكا الوسطى التي تربطنا بها أواصر الاخوة . ونعتقد ان على اوروبا الا تألوجهدا على الصعيد الاقتصادى او السياسى للمساهمة في تحقيق سلم نعتبره ممكنا ورخاء نجده مشروعا . وفي هذا الصدد ، نعتبر المبادرة التي أخذ زمامها الرئيس مونخي ، والتي ستؤتي ثمارها في نهاية هذا الاسبوع في اجتماع وزراء خارجية بلدان امريكا الوسطى الخمسة وبلدان مجموعة كونتاد ورا الأربعة ، والبلدان العشرة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبى واسبانيا والبرتغال ، مبادرة هامة للغاية ، ونأمل أن تساهم في تحقيق تلك الأهداف .

وفي جنوب المحيط الأطلسي ، مازال مستقبل جزر ماليفيناس مصدرا رئيسيا لقلق المجتمع الدولي . وهو علاوة على ذلك ، مصدر للتوتر بين المملكة المتحدة والارجنتين . لذلك نحث هاتين الحكومتين على حل نزاعهما على السيادة عن طريق التفاوض بطريقة تكفل استعادة الارجنتين لسلامتها الإقليمية مع مراعاة مصالح السكان ، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة .

ليس هناك شيء يحدث في منطقة البحر المتوسط على الصعيد التاريخي أو السياسي أو الثقافي يمكن اعتباره مما لا يعني اسبانيا . فحكومتى تراقب باهتمام خاص المشاكل والتطورات في منطقة المغرب . ونؤمن بأن معاهدات الاخاء بين الجزائر وتونس وموريتانيا ومعاهدة الوحدة بين المغرب وليبيا ، ستتمخض ، بدلا من خلق محورين متعارضين ، عن نتائج تفيد في ايجاد مغرب تسوده الوحدة والسلم . ولانزال نؤمن بأن السلم لن يتحقق ما لم يحسم نزاع الصحراء . لقد حددت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بوضوح المبادئ والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك . ولادى لن تدخر أى جهد . وستقدم تعاونها اذا ما طلبت ذلك الأطراف المعنية أو المنظمتان المشار اليهما ، كلما رأت أن ذلك التعاون سيسهم في ارساء السلم العادل والمستقر في تلك المنطقة .

وما زالت مسألة قبرص مصدرا للتوتر في شرق البحر المتوسط . اننا نكرر ندائنا بضرورة التوصل الى حل توفيقي يضمن سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، وينهض بالتعايش السلمي بين الطائفتين المتوطنتين هناك .

لقد حاولت في العام الماضي ، من نفس هذا المنبر ، أن أبين بوضوح موقف الحكومة الاسبانية فيما يتعلق بمأساة لبنان ، وقضية فلسطين ، والحرب بين العراق وايران . ولن أكرر ما قلته آنذاك ، لكنني أشعر بضرورة ان اذكر باختصار بعض أهم الأحداث التي وقعت مؤخرا هناك ، بالنظر الى ما قد يكون لها من آثار على تطوّر المشاكل في الشرق الأوسط .

ففي لبنان ، شهدنا مؤخرا أحداثا دموية مؤلمة هزت ضمير الانسانية . مع ذلك وفي خضم هذه الأحزان ، صمدت روح الشعب اللبناني ولم تتغير ، مؤكدة استقلاله وسيادته وهويته . ويتعين علينا أن نرحب بالجهود التي بذلها مؤخرا اللبنانيون أنفسهم من أجل المصالحة ، وهي جهود حظيت بتأييد العديد من الأقطار العربية ، لا سيما سوريا والمملكة العربية السعودية .

وما زال الشعب الفلسطيني ، رغم ازدياد هويته ، يعاني الحرمان من حقوقه ومن وطنه . وفي الماضي القريب ، وعلاوة على الصعوبات المعهودة المتأصلة في مشكلة معقدة للغاية كمشكلة الشرق الأوسط ، شهدنا ظهور جو معين من البلبلة والانقسام في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية . وبدون الضمان الناجم عن الوحدة والتماسك ، لن تتوفر الظروف اللازمة لحل تفاوضي عادل ودائم .

وعلىنا ان نكرر ان هذا الحل يجب أن يقوم على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأمن جميع الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل . بيد انه من الصعوبة بمكان التقدم نحو السلم ما لم تنهض الحكومة الاسرائيلية سياسة الاستيطان .

وتجبرنا الحرب بين العراق وايران على ان نتوجه من جديد الى قادة البلدين بندااء وجهناه في الماضي بالتحلي بالمرونة اللازمة لوضع حد للنزاع الذي استمر لأكثر من أربع سنوات والذي ترتبت عليه عواقب وخيمة بالنسبة لشعبي بلدين صديقين . وتحدونا

الثقة بأن يمكن لهما التوصل الى حل توفيقي يسمح للبلدين بالعيش في سلم معاً والحفاظ على سيادتهما وسلامتهما الاقليمية . اننا ندرك ان الخسائر في الأرواح والممتلكات الناجمة عن استثناء الأعمال العدائية وامتدادها الى بقية الخليج أقل مما لحق بالمتحاربين من موت ودمار ، لكننا نطالب بضمان المرور الحر والسلمي للبواخر التابعة للبلدان الأخرى في تلك المياه .

وفي مناطق جغرافية أخرى تستمر أيضاً مشاكل كثيرة تسبب القلق لحكومتني . وتمشيا مع قرارات هذه المنظمة بشأن الحالة في افغانستان والحالة في كمبوتشيا ، وهي قرارات أيدناها ، نعتقد ان انسحاب القوات الأجنبية شرط ضروري مسبق لاتاحة الفرصة لشعبي هذين البلدين لاختاراً بحرية النظام السياسي الذي يتلاءم ومصالحهما على النحو الأمثل .

وفيما يتعلق بمشاكل الجنوب الافريقي ، نود أن ننوه ، مع الأمل والاهتمام ، باتفاقات كاتفاق انكوماتي أو محادثات كالتني أدت الى حل لوساكا التوفيقي . ومن السابق لأوانه التفاوض . الا أن تلك الأحداث ، علاوة على الاجتماعات الأخيرة بين قادة جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) تجبرنا على تشجيع الظروف التي قد تؤدي الى الاستقلال المبكر لناميبيا من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ووقف جميع أعمال العدوان ضد أنغولا وفيورها من دول خط المواجهة ، بلا مزيد من التأخير .

ولا يسعني ان اختتم كلمتي د من الاشارة الى مشكلة تسبب قلقا كبيرا مباشرا لحكومتني . فحكومتني تواصل جهودها الرامية الى ايجاد حل للوضع الذي عفا عليه الزمن والقائم في جبل طارق ، المستعمرة الوحيدة المتبقية في القارة الاوروبية . وتولي سياسة اسبانيا الخارجية الأولوية لاستعادة السلامة الاقليمية بالوسائل السلمية والحوار المستمر مع المملكة المتحدة . وتكرر حكومة اسبانيا التزامها ، سواء في سياق تلك المفاوضات أو في المستقبل ، باحترام الحقوق المشروعة لسكان جبل طارق .

في نيسان /ابريل من العام الماضي تشرف بلدي بزيارة الأمين العام له . وتود حكومتني أن تعرب له مرة أخرى عن امتنانها للعمل الدؤوب والمتفاني الذي اضطلع

ولا يزال يضطلع به . وان قيادته الفعالة للأمانة العامة ومواصلته السعي الى حل مشاكل عويصة وحساسة كمشكلتي قبرص وافغانستان أو حسم النزاع الايراني - العراقي ، جديرة بالثناء ، متأييدنا وتشجيعنا .

ان الذكرى الاربعين القادمة لانشاء الأمم المتحدة يجب أن تكون ، بالنسبة لنا جميعا ، فرصة للتأمل العميق في أوجه القصور وفي الفرص التي يتيحها نظام تعدد الأطراف المنصوص عليه في الميثاق لمواجهة تحديات عالمنا دائم التغير .
والى أن يتحقق ذلك ، دعونا نساهم من خلال جهودنا اثناء هذه الدورة في التقدم ، ولو بخطوات قصيرة ، في السعي الى عالم أكثر أمنا ورخاء وحرية .

السيد هانا بلان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوالي

أن أهنيء الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، ان قدراته وما اشتهر به من نزاهة وحسن نية معروفة على نطاق واسع ، وكذلك خبرته في الامم المتحدة والتزامه الثابت بهذه المنظمة . وسوف تكون رئاسته مفيدة بحق ، وانا واثق بأن تحت قيادته ستتمتعز قدرة الجمعية على تحقيق أهداف الامم المتحدة .

ويؤكد الحاجة الملحة لتعزيز فعالية هذه المنظمة وتوطيد السلم والاستقرار الدوليين ونحن نقرب من الذكرى الأربعين لتأسيس الامم المتحدة ، ما نشهده من استمرار الاضطراب في العلاقات الدولية . لقد نشأت منازعات جديدة في حين بقيت مشاكل قديمة دون حل . ومن العسير على وفدي تحديد أى مشاكل أو حالات سياسية توجد فيها احتمالات لتسوية مبكرة أو حتى بارقة أمل في أن يكون هناك استعداد مبكر للدخول في مفاوضات .

ففي الشرق الأوسط ، مازالت الحالة خطيرة وما زال حل القضية الفلسطينية بعيدا وقد ظل الشعب الفلسطيني محروما من وطن خاص به . وما فتئ لبنان محتلا بقوات أجنبية ، والجهود الدبلوماسية لاقناع اسرائيل في الانسحاب قد فشلت كلها . أما الحرب بين إيران والعراق فما زالت مستمرة دون نهاية مرئية .

من جهة أخرى ، مازالت القوات المسلحة للاتحاد السوفياتي وفييت نام تحتل بطريقة غير مشروعة أفغانستان وكمبوتشيا . الا أن قوات المقاومة الوطنية قد ألحقت بالفرة خسائر كبيرة ، وهي تكفل بكفاحها الذي يتسم بالتصميم والقوة ، استمرار تكبيد القوات المحتلة خسائر فادحة . ونحن نحث الاتحاد السوفياتي وفييت نام على الاصغاء لنداءات المجتمع الدولي الداعية الى سحب قواتهما المحتلة .

أما مسألة ناميبيا فهي مجمدة نظرا لتشدد جنوب افريقيا التي تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا بالتحدى للقرارات العديدة الصادرة عن الامم المتحدة . وتعتقد حكومتى أن مسألة ناميبيا ينبغي حلها في إطار قرارات الامم المتحدة ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٥) .

وفي جنوب افريقيا ، لم تحظ الانتخابات التي أجريت مؤخرا لملء مقاعد مجلسي

الجنس المختلط والهنود في البرلمان الذي يتألف من ثلاثة مجالس ، كما كان متوقعا ،
بتأييد يذكر . فلم يصوت الا ٢٠ في المائة من لهم حق الانتخاب لـهذين المجلسين .
وهكذا منيت هذه المحاولة من جانب جنوب افريقيا لالباس التمثيل السياسي الزائف في
البرلمان ثوب التقدم نحو المساواة بالفشل الذريع . وما زالت الغالبية السوداء من سكان
جنوب افريقيا ، التي يصل عددها الى ٢٠ مليون نسمة محرومة من حقها المشروع في
الاشتراك في العملية السياسية ومن تقرير مستقبلها .

وبالاضافة الى هذه المشاكل السياسية ، تعاني القارة الافريقية من أزمة اقتصادية
 واجتماعية خطيرة . فنتيجة للجفاف المستمر واسع النطاق ، والهجرة المتزايدة ، والآثار
الناجمة عن الكساد العالمي خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، أخذت هذه المشاكل تهدد
بقا الملايين من الأفارقة . وهذه حالة تتطلب بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي
بأسره بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية ، لعكس مسار الحالة التي قد يترتب عليها آثار
مفجعة . وتوضح المذكرة الخاصة لمؤتمر الوزراء التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن
الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمعتمدة في ايار/مايو من هذا العام ، الآراء والتوصيات
للوزراء المسؤولين عن التنمية والتخطيط بجلاء . وتلك آراء ينبغي ايلائها الاهتمام اللازم
والدعم اللازم عند وضع البرامج والاقتراحات لتخفيف مأساة هذه الملايين من الأفارقة .

وفي هذه السنة نرحب ببروني دار السلام في الامم المتحدة . وبروني هسي العضو
السابع الذي قبلت عضويته بالمنظمة في هذا العقد . وفي السبعينات ، قبلت عضوية ٢٦
عضوا جديدا ، بينما قبلت عضوية ٤٣ عضوا جديدا في الستينات . ومع الزياد المستمر
في عدد الدول التي حصلت على استقلالها ، تباطأ بوضوح معدل الاشتراك في العضوية .
فلا استقلال يكاد يكون شاملا للدول ، الا أنه بالطبع مازالت هناك شواذ . فشعبا فلسطين
وناميبيا مازالا محرومين ويكافحان في سبيل الاستقلال ، وقد باتت كمبوديا وافغانستان
ضحيتين جديتين من ضحايا الاستعمار . الا أن استقلال غالبية الدول بات جزءا من
الواقع الدولي الجديد .

ولم تكن تجربة معظم تلك الدول بعد الاستقلال مشرقة . ولا يبدو أن المستقبل
سيكون أفضل . فقد اتسعت الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . وعلاوة على الأعباء

التقليدية المتمثلة في تداني مستوى التكنولوجيا وضعف المؤسسات وتمزق الشعوب بالزيادة السكانية الضخمة ، أضيفت مستويات من الديون الخارجية تتسبب في الشلل . وقد وعيت هذه الدول الدرس القاسي المتمثل في أن التحسر من السيطرة الأجنبية لا يؤمن بالضرورة حياة أفضل . ان " الاستقلال " سعى مفلوط في الدول التي يضطر الناس فيها الى المعيشة على هامش الحياة حيث أودت الخلافات بين الأثماء بحياة الملايين وحيث تودس الفيضانات والمجاعات والجفاف بحياة الآلاف .

واذا ما أردنا أن نتوخى الأمانة ، فلا بد أن نعترف بأن الكوارث التي من صنع الانسان أودت بحياة أعداد أكبر بكثير من ضحايا الكوارث الطبيعية . فزوال السيطرة الاستعمارية ابتلى تلك البلدان ببلايا عديدة تمثلت في المنازعات على الحدود التي أسبى تحديد ها ، وأوجد سكانا هائمين على وجوههم واختلافات ايدولوجية وحزازات قد يمتدة وطموحات ، الأمر الذي يؤدي الى كثير من المنازعات والصراعات بين الدول المستقلة حديثا . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقع ما يزيد على مائة نزاع مسلح ، منها حوالي ٤٠ حربا كبيرة ، وقد أودت تلك النزاعات والحروب بحياة ما يزيد عن ٢٦ مليون نسمة . ومعظمها جرى في بلدان العالم الثالث ، وزادتها تعقيدا التنافسات العالمية بين الدول الكبرى وطموحات الدول الأصغر .

وهكذا فان الفقر جعل الاستقلال انتصارا باهظ الثمن . لأنه ، بغير التنمية الاقتصادية ، لم تعد الحرية ، تعني بالنسبة للكثرة ما يزيد على مجرد الوعي بأنه لم يعد هناك ما يخسرونه ، وبذا أصبح الاستقلال السياسي مجرد ممارسة سنوية للتصويت في الامم المتحدة .

نحن لسنا مقضيا علينا بالفقر والمنازعات . الا أن الحالة لن تصحح نفسها بنفسها ، ورغم الغضب الناشئ عن أخطاء الماضي ، فان ذلك ليس أساسا كافيا ليجاد حياة أفضل للسكان . فالبلدان الغنية والتي كانت دولا استعمارية فيما سبق لا تتأثر بصرخاتنا . وحتى حسن النية أو الشعور بالذنب اللذين دفعنا تلك البلدان لتقديم العون الى العالم الثالث قد تضائل في ضوء عجز البلدان المستفيدة عن مساعدة أنفسها .

ومع مواجهة البلدان الغنية لمشاكلها الاقتصادية ، تولدت فيها تيارات حمائية قوية باتت تهدد بإعاقة التنمية في بلدان العالم الثالث التي كانت قد أحرزت بعض نجاحات أولية في حقل التصنيع .

ان اعتماد تدابير حمائية ، مقنعة بأقنعة خفيفة وهي تدابير تتخذ غالبا صناعات غير كفاء وغير منتجة بالمقارنة الى صناعات العالم الثالث ، قد كشف عن نفاق الدول الغنية . فهذه الدول تحاول اراحة ضمائرهما عن طريق الاعراب عن الانشغال بالاضاع السائدة في العالم الثالث ، لكنه من الواضح انها غير مستعدة لتقديم أى تضحية لتمكّن العالم الثالث من النجاح . والعالم الثالث لا يستطيع تحقيق النمو الاقتصادي والتطور الا من خلال الانتاج والتصدير . غير أن الدول الغنية ليست مستعدة للتبادل التجاري مع العالم الثالث على أساس من التكافؤ والانصاف فهي مصرة على استهلاك جزء غير متناسب اطلاقا من موارد العالم وذلك بجعل معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول الفقيرة .

ان المصالح الاقتصادية قصيرة الأجل والمصالح السياسية الداخلية في البلدان المتقدمة النمو يكون لها لا محالة السبق على المصالح طويلة الأجل لكل من يعيش في عالم مترابط واحد . وشمة مثال جلي على ذلك هو عدم استعداد البلدان الغنية لانتهاج سياسات تقلل ، على سبيل الاستعجال ، العجز الهائل في ميزانياتها ، الأمر الذي يوقع الخلل في التدفقات المالية الدولية . وفي الوقت ذاته ، يطلب الى البلدان الفقيرة بالدحاح أن تعتمد سياسات هي بمثابة مطالبتها بالانتحار للهروب من الموت جوعا .

وقد تعلمنا أيضا أنه حتى التمسح بالمصلحة الذاتية للبلدان الغنية ليس استراتيجية مجدية . ومن البديهي أننا لا يمكن أن نكون مستهلكين لمنتجات تلك البلدان ما لم نقيم هيئتنا بشراء منتجات أحد . لأننا ما لم نحقق دخلا لن نجد ما نشترى به فالرخاء في الشمال يتوقف على توفر مقومات البقاء الاقتصادية لبلدان الجنوب . ولكن على الرغم من أنه يعترف أحيانا بأن البلدان الفقيرة تعتبر مستهلكا هاما ، فان الصلة الاقتصادية بين الانتاج والاستهلاك ليست كافية في حد ذاتها لضمان تدفق رأس المال والتكنولوجيا من البلدان الغنية على البلدان الفقيرة .

وقد قلقت التطورات التكنولوجية كثيرا من أهمية اليد العاملة الرخيصة والوفيرة في عملية التنافس في ميدان الانتاج . ان المهارة الانتاجية على وشك تحقيق طفرات فسي مجالات كعلم الروبوت والتكنولوجيا البيولوجية وهي طفرة لا يمكن أن تستفيد منها استفادة تامة الا اقتصاديات الشمال الأكثر نضجا . كما أن منتجات التكنولوجيا الحديثة باتت تهدر بأن تحل محل المنتجات الأولية لبلدان العالم الثالث . ولهذا الأسباب ، فان تدفق الاستثمارات من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة بات أقل جاذبية الآن مما كان عليه في الماضي . وقد جعل تغير أنماط التجارة والمزايا المقارنة بين البلدان المتقدمة النمسو ذاتها من الضروري الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، أن تستثمر الدول الغنية أموالها في أسواق كل منها ضمانا لوصول كل منها الى تلك الأسواق . وتعني جميع هذه العوامل أن الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ستزداد اتساعا بدلا من أن تضيق . ومن أجل القيام بشيء ما ازاء ذلك النهج ، يتعين علينا أن نواجه حقائق معينة .

فالدول ذات الاقتصادات الكبرى ستظل هي التي تحدد مسار الاقتصاد الدولي . والاستقلال السياسي لم يغيّر علاقات القوة بين الكبير والصغير والغني والفقير . ينبغي تقبل هذه الحقيقة باعتبارها نقطة انطلاق لأي عمل . ان العالم لن يتغير لمجرد أنه عالم غير منصف . والمعضلة التي نواجهها جميعا هي كيف يمكن للضعيف والفقير أن تكون لديه الوسائل التي تتيح إعادة تشكيل هذا النظام الدولي .

لقد كان هناك ، في رأيي ، نهجان مختلفان متاحان للبلدان الأكثر فقرا لكسر هذه الحلقة من الضعف والفاقة . ويمثل النهج الأول في الاعتماد على توسيع شبكة المنظمات الدولية ، وهو مفهوم ابتدعه الدول الكبرى نفسها عندما أنشفت منظومة الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . ومنذ مؤتمر الامم المتحدة الأول للتجارة والتنمية الذي عقد في جنيف في عام ١٩٦٤ ، عقدنا خمسة اجتماعات على هذا الفرار ، كان آخرها في بلغراد في العام الماضي . وخلال نفس الفترة ، عقدت حركة بلدان عدم الانحياز اجتماعاتها الخاصة بها بشأن المسائل الاقتصادية في داكار وليما ونيودلهي ، وفي أماكن أخرى . وقد قمنا بمحاولات لا حصر فيها مفاوضات شاملة برعاية الامم المتحدة بين الشمال والجنوب بشأن التوصل الى نظام اقتصادي دولي جديد . وستعتمد الجمعية العامة هذا العام أيضا قرارات بشأن المسائل الاقتصادية . وقد كان الفشل مصير هذه المحاولات ، باستثناء القليل منها .

أما النهج الثاني فأيد يولوجي . وهناك من يعتقد أن السبب الأساسي لحالة الفقر التي تسود غالبية العالم ليس مجرد هيكل النظام الدولي ، ولكنه حقيقة أنه نظام دولي استعماري جديد ورأسمالي ذو محور استغلالي مركزي يمتص الثروة من المستغلين الذين على المحيط الخارجي . والثورة ، وفقا لهذا الرأي ، هي التي ستحررنا . وهذا تفكير خاطئ . فالاعتقاد بأن المصالح المشتركة للطبقة العاملة قد تتجاوز الحدود القومية ، وان الكفاح الطبقي سيحل محل الصراع بين الدول ويؤدي بالتالي الى حقبة من الوئام والتعاون ، قد برهن بوضوح على أنه اعتقاد خاطئ .

وكما أدرك شعب كمبوديا وكثير غيره من شعوب البلدان الأخرى بعد أن دفعت الثمن غالبا ، ليست هناك فضيلة عليا فريدة من نوعها في نظام أيد يولوجي أو آخر بعينه . فالمجاعة والشقاء والفاقة لا تفرق بين الناس على أساس أيد يولوجي أو تعترف بمبدأ الطبقيّة .

فلا اشتراكيون يستغل بعضهم بعضا هم أيضا . والنظام الدولي الاشتراكي مقسم كذلك إلى محيط خارجي مستغل ومحور مركزي يقوم بالاستغلال . ويجب على جميع بلدان العالم الثالث ، بغض النظر عن نظامها الاجتماعي واعتقادها السياسي ، أن تدرك هذا الواقع . وعدم ادراكها لذلك لن يكون له مؤدى إلا استجلاب الاستغلال من جانب نوع آخر من الامبريالية . فالإيديولوجية ، وهي ليست أكثر من تعبير أخلاقي عن الاستغلال وضرب من التفكير بالتمني ، لا يمكن أن تغير الهيكل السياسي أو تطرد شياطين الواقع الاقتصادي .

ليست هذه فلسفة يأس . فالواقعية بالنسبة لصغار الحجم والضعفاء لا تعني القبول بالقيود فقط ، بل وتعني أيضا التعرف على الفرص المتاحة . علينا أن نقبل بالهيكل القائم للنظام الدولي الاقتصادي والسياسي . ولكن ذلك الهيكل هيكلي ديناميكي في حالة تطوّر مستمر . وإذا ما نظرنا إلى ما فات ، اتضح لنا أن صغار الحجم والضعفاء نجحوا عندما كانت لديهم الإرادة والمرونة والقدرة على اغتنام الفرص التي يتيحها لهم النمط المتغير من العلاقات بين الأقوياء . فعلينا أن نتعلم كيف نستخدم الهيكل الحالي للنظام الاقتصادي الدولي ونغيره من أجل كسر حلقة الفقر المفرغة وضمان حياة أفضل لشعوبنا .

وكيف يمكن أن نفعل ذلك ؟ إن المنظمات الدولية الكبيرة التي تعبئ بلدان العالم الثالث ، كحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ ، يمكن أن توفر القوة السياسية اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة إذا ما أديرت بمهارة . وتستطيع بلدان العالم الثالث ، متى أصبحت بيدا واحدة ، أن تفعل ما لا يملك أى من أعضائها القدرة على أن يفعله منفردا . إلا أن بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ ، تضم في معظم الأحيان من المصالح المذتلفة المتناحرة والأهداف غير ذات الصلة بالموضوع ما يجعلهما غير قادرين على التصرف بشكل حاسم أو بنّاء . ومن أجل التغلب على أوجه الضعف في هذه المجموعات الكبيرة ، يتعين علينا أولا أن ننظم أنفسنا في مجموعات اقليمية أصغر بينها تشارك أكبر في الصفات المماثلة والمصالح المشتركة . ويجب علينا أن نخلق عددا كبيرا من مناطق الأمن والعمل المشترك الأصغر حجما على الساحة الدولية الأكبر . ويمكن لهذه المجموعات الإقليمية أن تستخدم كدعائم توفر أساسا صلبا لمنظمات دولية أكبر ، وهذا يتيح لتلك المنظمات القيام بدور أكثر فعالية في تعزيز مصالح العالم الثالث .

ثانيا ، يتعين علينا ألا نسمح بأن يكون تقدم شعوبنا رهنا بخيلاء القومية ، وعمى البصيرة الناجم عن الخوف من كل ما هو أجنبي أو الاغراض الايديولوجية . ويتعين أن تكون لدينا الجرأة على أن ننزع بأنفسنا في النظام الاقتصادي الدولي لأنه المصدر الوحيد لما نحتاج اليه من رأس مال وتكنولوجيا ومهارات ادارية لتخليص أنفسنا من براثن الفقر . ويجب أن نعترف بأننا لا معرفة لدينا بأمر معينة ، ويجب أن يكون ذلك لا بدافع من روح الخنوع أو التبعية ، بل من أجل أن نصبح مستقلين وقادرين على مواجهة التحديات الكامنة نسي النظام الاقتصادي الدولي الآخذ في الظهور والمتسم بالمنافسة . ويجب علينا أن نشترك في هذا النظام ونعني قواعده ونستفيد منها بما يحقق أكبر مصلحة لنا . ولن يكون بوسعنا أن نفعل ذلك دون أن نتعرض لمخاطر لا داعي لها إلا اذا وحدنا صفوفنا .

ليس النهج الذي وصفته نهجا أكاديميا . وأنا أعرف أنه نهج صالح لأنه قد أخذ به من قبل . وتمثل المنظمة التي ينتمي اليها بلدي ، وهي رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، من أوجه كثيرة ، نموذجا مصغرا لتنوع العالم الثالث .

ومن العسير أن نجد مجموعة أكثر تباينا من بروني دار السلام واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند . فنحن تفصل بيننا عوامل الدين ونظام الحكم والتاريخ والثقافة والأصل العرقي واللغة . وفي فترة ما بعد الحرب ، دخلت كل الدول أعضاء رابطة أم جنوب شرقي آسيا حاليا ، في صراعات أو نزاعات فيما بينها ، في وقت أو آخر .

ولكننا استطعنا أن نلقي بالماضي وراءنا ، ونطرح المنافسات التاريخية جانبا . وبدلا من ذلك أكدنا على النظرة الايجابية لمستقبلنا المشترك . وقد تعلمنا أن يقبل كل منا الآخر على أساس المساواة وعلى أساس ما يوجد بيننا من اختلافات حقيقية وما يجمعنا من مصالح مشتركة . ولم يعد أي منا يعيش في خوف من الآخر .

وقد اضطلعت اندونيسيا، وهي أكبر عضو في رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، بدور خاص في ذلك الصدد . ولم تحاول اندونيسيا أن تفرض آراءها على المنظمة ، وانما عطلت مع سائر الأعضاء على أساس المساواة والمشاركة المتبادلة . وقد انتهجنا جميعا سياسات اقتصادية تصديرية تقوم أساسا على قوى السوق .

اننا لم نتكبر على التعلم من الآخرين والسماح بتدفق حر نسبيا لرؤوس الاموال الخاصة والمهارة الانتاجية والافراد العاطلين . ولم نسمح للطموحات المدمرة او الايديولوجية العقيمة ان تجعلنا نحيد عما نعتبره مصالحنا المشتركة .

ربما كان اهم شيء اننا لم نسمح لرابطة ام جنوب شرقي اسيا بأن تصبح عكـازة لاي منا . لقد ادركنا في نهاية المطاف ان العمل الوطني هو الذي يحقق الرخاء الوطني وان اساس المرونة المشتركة هو المرونة الوطنية . اننا لا ننظر الى رابطة ام جنوب شرقي اسيا بوصفها الدواء الشافي لمشاكلنا الفردية . فوحدة الرابطة وعملها الجماعي يوفران اطارا يتيح لاي عضو من اعضاءه ان يحدد مصيره . ويوفر استقرار العلاقات بين البلدان الاعضاء في رابطة ام جنوب شرقي اسيا بيئة من الثقة التي تفضي الى التنمية .

ان الواقع الاقتصادي العسير هو ان الطريقة الوحيدة نحو التقدم هي ان نكون اكثر فعالية ، واكثر قدرة على المنافسة واكثر انتاجية ، لنتمكن بذلك من تعزيز قدرتنا منتجاتنا على المنافسة في السوق العالمية .

ومتوحيده جهودنا وتوجيهها نحو محاولة تشكيل نظام اقتصادي دولي يكون اكثر انفتاحا وتححررا قدر الامكان ، أثرت الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية لرابطة ام جنوب شرقي اسيا على القرارات السياسية وقرارات السياسة الاقتصادية في المراكز الصناعية في الشمال التي تؤثر على مصالحنا . ولم يكن باستطاعتنا ان نقوم بشيء من ذلك لو حاولناه على انفراد .

ان الثقة بالنفس التي بنيناها عن طريق هذا العمل الجماعي والعمل قد مكنتنا من مقاومة الضغوط الخارجية ، والتحكم في مستقبلنا ومحاولة التأثير على البيئة المحيطة بنا بصورة فعالة . فلقد ادخلنا تغييرا في اعمال هيكل السياسات الدولية في جنوب شرقي اسيا . واحرزنا قدرا من التحكم في القوى التي تؤثر على مستقبلنا . هذه هي الاهمية الاوسع للاجراءات التي اتخذناها بشأن المسألة الكمبودية ، في علاقاتنا الاقتصادية مع البلدان المتقدمة النمو والدول الرئيسية ، وبشأن مجموعة كبيرة من المسائل الاخرى .

لقد تناولت تجربة بلادى وشركائنا في رابطة ام جنوب شرقي اسيا بقدر من الاسهاب

لا بروح الصلف ولا اعتقد ان تجربتنا فريدة ، بل لاستخدم رابطة أمم جنوب شرقي اسيا في واقع الامر ، كمثال على ما يمكن ان يفعله العالم الثالث ، ولا على وجه التحديد ، لا اعتقد ان تجربتنا فريدة من نوعها . لقد فعلنا ما فعله البعض وما يمكن لأغلبية المجتمع الدولي ان تفعله ايضا لو توافرت لديها الارادة اللازمة لذلك .

السيد هارالامبولس (اليونان) (ترجمة مفوية عن الانكليزية) : اسعدوا

لي ، بادئ ذي بدء ، ان اعرب للسيد لوساكا عن احر تهانينا لانتخابه للمنصب السامي لرئاسة الجمعية العامة . ان سماته البارزة وخبرته العظيمة وسجله الطويل والبارز في الامم المتحدة تعد ، في هذا الوقت الذي اصبحت فيه المشاكل الدولية اكثر حدة افضل ضمان لاضطلاع بمسؤولياته الكبيرة بمهارة ونجاح .

وأود ايضا ان اتقدم بالتهنئة للرئيس السابق ، السيد ايويكا ، الصديق القديم والوفى لبلادي ، على ادائه الممتاز خلال الاثني عشر شهرا الماضية .

ويستحق اميننا العام ايضا تهانينا وامتنانا له على تفانيه الراسخ لمهمته ومبادراته الجديدة بالذكر في خدمة السلم ولصالح عمل منظمتنا بطريقة جيدة .

واخيرا ، اود ان ارحب بالعضو الاخير في الامم المتحدة ، بروني دار السلام وان اتعنى لها حكومة وشعبا السعادة والنجاح .

لقد عرض رئيس مجلس وزراء المجموعة الأوروبية ، السيد بيتر هاري ، رئيس وزراء ايرلندا ، على الجمعية العامة ببلاغة ووضوح ، موقف الدول العشر الاعضاء في المجموعة من المسائل الرئيسية التي تواجهها اليوم . ولذلك سأركز في بياني على بعض المواضيع المحددة التي تعلق عليها بلادي اهمية خاصة .

ان حكومة اليونان تشارك في القلق العام بازاء التهديدات الموجهة الى السلم وانتهاكاته . ولا تساورنا اية اوهام بشأن امكانيات تأثير بلد صغير على تطورات عالمية لها هذه الابعار . ولكننا نعتقد ان كل بلد مهما كانت قدراته ، يتحمل بمسؤولية رئيسية عن تعزيز الوعي الدولي بالحاجة الى السلم ، خاصة في عصر اكتسب فيه سياق

التسلح ابعادا مروعة . وفي هذا السياق ، اشترك رئيس الوزراء اندرياز باباندريو في توجيه النداء المشترك الصادر عن رؤساء الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والمكسيك ورؤساء وزراء السويد والهند ، والذي طالبوا فيه بتجميد انتاج واستحداث الاسلحة النووية .

ان حكومة اليونان ، مع ذلك ، لم تقتصر على توجيه نداء الى الدولتين العظميين الرئيسيتين . فهي تسعى بثبات واستمرار ، مع جيران اليونان ، الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في البلقان . وبغية تعزيز انشاء هذه المنطقة ، عقد اول مؤتمر للخبراء بلدان البلقان في اثينا في شهرى كانون الثاني /يناير وشباط /فبراير ١٩٨٤ . وتعلق حكومة بلادى اهمية كبيرة على هذه الجهود وتتوى الاستمرار فيها بدأب . ويصر اليونان بصفة خاصة ان ترى ان الحوار بين دول البلقان ، الذى يهدف الى تطوير العلاقات الودية وعلاقات حسن الجوار بين شعوب البلقان ، قد اثره عنصر الامن وحكومة بلادى على اقتناع راسخ ايضا بأن الاجتماع الثاني للخبراء المزمع عقده في بوخارست سيعطي دفعة جديدة لهذا المسعى القيم .

لكن نزع السلاح النووى ليس الا وجها واحدا من وجهي العملة . فلقد اكتسبت الاسلحة التقليدية قدرات تدويرية ، لو كانت متوفرة خلال الحرب الاخيرة لجاز للمرء ان يتساءل عما كان يصبح عليه مصير البشرية اليوم . وفي تقييم اهمية نزع السلاح التقليدى ، نراعي ايضا ان التباينات القائمة في هذا الميدان تعد من اهم الاسباب التي دفعت بالعديد من البلدان الى اللجوء الى الاسلحة النووية اما للدفاع عن انفسها اولتحقيق التفوق .

ومن جهة أخرى ، من الواضح نظرا لان عمليات تكديس الاسلحة تتجم عن الارتياح والافتقار الى الشعور بالامن . ان كسر هذه الحلقة المفرغة يستوجب من كل بلدان العالم سواء كانت منتمية الى احلاف عسكرية اولم تكن - العمل المتسق على تعزيز الانفراج والتفاهم فيما بينها . ولا يمكن ان نبالغ في تأكيد الحاجة الى دعم جميع المبادرات الرامية الى السلم دعما شاملا ، أيا كان مصدرها .

وما دنا نتكلم عن السلم العالمي ، اود ان ائيد ببلدان حركة عدم الانحياز تلك الحركة التي مازالت آخذة في الازدهار ومثابرة على جهودها لغرس فكرة الاعتدال في عالم يتسم بالمواجهة بالرغم من تنبؤات اولئك الذين يتنبأون غالبا بانهيائها .

ومن الاهداف الرئيسية الاخرى لسياسة اليونان الخارجية توطيد السلم وتعزيز التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . ولكن كما لا ندخر وسعا في محاولة بلوغ ذلك الهدف ، ينهني لنا ان نسلم بأن للتطورات كثيرا ما يبدو وكما لو كانت تسير في الاتجاه المعاكس . وفي مناطق التوتر لم تختف بعد من منطقة البحر الابيض المتوسط . وما زالت الجيوش الاجنبية تحتل اقاليم لا تخصها ، وتحاول ان تنفي عن نفسها وصمة الغزو فتتقنع بقناع الحماية . وما يدعو للارتياح ان المجتمع الدولي لديه القدرة على ألا تتطلي عليه محاولات الخداع هذه .

ومن المشاكل النموذجية التي يعرقل التدخل الخارجي حلها مشكلة قبرص . وكنت افضل ان الظروف لم تكن تضطرنني الى اشارة هذه المسألة مرة أخرى . فالموضوع ظل بعد كل شيء مدرجا لعدة سنوات على جدول اعمال الامم المتحدة التي اعادت مرارا وتكرارا من خلال هيئاتها المختلفة - تأكيد موقف المجتمع الدولي الذي لا لبس فيه في هذا الصدد . ومع ذلك ، وبالرغم من ان الامم المتحدة بينت المرة تلو المرة ، الطريق المؤدى الى الحل الصحيح ، فان سيادة جمهورية قبرص المستقلة مازالت منتهكة من قبل القوات المسلحة لتركيا التي تواصل احتلال جزء كبير من اراضيها . ولا يسعني الا ان استرعي انتباه هذه الجمعية العامة مرة أخرى الى ان تركيا لم تنفذ بعد قرارات الجمعية العديدة او قرارات مجلس الامن .

وقد قام الامين العام مؤخرا بخطوة جديدة لايجاد حل عملي ومنصف لمشكلة قبرص ، وفقا لبعثته للمساعي الحميدة التي اكد عليها مجلس الامن مؤخرا جدا في قراريه ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) .

واليونان ، التي تربطها علاقة خاصة بجمهورية قبرص ، ترجع اساسا الى الروابط العرقية والثقافية الضاربة في القدم التي تربط اليونانيين بالقبارصة اليونانيين ، تتابع باهتمام بالغ تطور هذه المبادرة . ولقد ذكرت حكومتي مرارا وتكرارا انها تقدم مساندتها الكاملة للامين العام . ونحن نتمنى له كل نجاح في مهمته العسيرة . وقد استجابت حكومة قبرص في جميع مراحل هذه المبادرة استجابة ايجابية . وسوف تبدأ جولة جديدة من المحادثات بين طائفتي جمهورية قبرص يوم ١٥ تشرين الاول / اكتوبر . ونأمل ان يستجيب الجانب التركي في هذه الجولة المرتقبة من المحادثات بنفس الروح الايجابية التي ايداها للجانب القبرصي اليوناني حتى يمكن تحقيق تقدم في هذا النزاع الدولي المحفوف بالمخاطر . وليس احتلال قبرص الانتهاك الوحيد للقانون والنظام الدوليين في شرق البحر الابيض المتوسط . فعدم ايجاد حل حتى الان لمشكلة الشرق الاوسط ، التي كـيـرا ما هددت السلم في الماضي ، وما زال حتى اليوم يسبب توترات خطيرة في هذه المنطقة الحساسة ذات الاهمية الخاصة لبلدى ، لا بسبب قربها الجغرافي فحسب وبسبب روابط الصداقة التقليدية التي تربطنا بالعالم العربي .

وعناصر هذه المشكلة معروفة جيدا للجميع بطبيعة الحال . وموقف حكومتي الذي كثيرا ما اوضحته في الماضي والذي مازال دون تغيير ، معروف ايضا للجميع . فنحن نرى ان هناك شرطا اساسيا مسبقا لتحقيق التسوية السلمية هو انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، ضد رغبة المجتمع الدولي بطبيعة الحال ، وهي الرغبة التي اعرب عنها مرارا وتكرارا في القرارات العديدة للامم المتحدة . ونحن نؤيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، الذي يتضمن حقهم في ان تكون لهم دولتهم المستقلة . ونعتقد ان منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، لها دور هام تقوم به كعضو كامل في مفاوضات السلام التي ينبغي ان تشترك فيها كل الاطراف المعنية .

وتعلق حكومتي أهمية خاصة على سلامة سكان الاراضي المحتلة واحترام حقوقهم—م
الانسانية التي كثيرا ما انتهكت طوال فترة الـ ١٧ سنة الماضية . وفي نفس الوقت نعتقد ان
الاعمال التي من شأنها ان تؤدي الى تغيير الوضع القانوني والظروف الجغرافية او الطبيعية
والتكوين الديموغرافي للاراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس ، ينبغي التخلي عنها . وان
كل التدابير التي اتخذت بالارادة المنفردة وكل حالات فرض الامر الواقع يجب ان تُلغى ،
نظرا لانها تتناقض مع القانون الدولي وتمثل عقبة رئيسية في وجه جهود السلم . وجنبا
الى جنب مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، نؤيد دون تحفظ ، حق اسرائيل في
وجود آمن داخل حدود معترف بها دوليا .

وتعتبر الحالة في لبنان من العناصر الهامة في مشكلة الشرق الاوسط . وقد يكون
هناك مجال للتفاوض فيما يتعلق بمستقبل ذلك البلد الذي فرقته الحرب ، إثر ما وقع
اخيرا من تطورات ، وبالاخص ما اظهرته بوضوح حكومة الوحدة الوطنية من استعداد كامل
لاستعادة توافق الاراء الوطني . واننا لنأمل بصدق ان يتوج هذا المسعى الاساسي
بالنجاح .

وتؤيد حكومتي جميع التطورات التي من شأنها ان تضمن استقلال لبنان وسيادته
ووحدة اراضيها واستعادة سلطة حكومته على كل الاراضي اللبنانية . ويتمين على اسرائيل ،
في هذا المدد ان تسحب قواتها المحتلة من جنوب لبنان بلا ادنى تأخير .

وتأسف حكومة اليونان بالغ الأسف لاطالة أمد الحرب بين ايران والعراق .
ونشعر بالقلق بصورة خاصة لأن الأعمال العدائية انتشرت على نحو يتسبب في معاناة
بشرية وخسائر مادية ضخمة لكلا البلدين ، ويعرض للخطر مصالح بلدان أخرى غير
مشاركة في هذا النزاع ، وخاصة بوضع عقبات امام الملاحة في الخليج . وتناشد اليونان
الطرفين مرة أخرى وقف الأعمال العدائية والبدء في اجراء مفاوضات من أجل التوصل
الى تسوية عادلة ومشرفة .

ومن مصادر القلق الأخرى لحكومتى في آسيا ، استمرار احتلال افغانستان
وكمبوتشيا . واننا لنشدد على الحاجة الملحة الى سحب القوات الأجنبية من البلدين
وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بالإضافة الى اجراء تسوية يتم التفاوض
بشأنها ، تتيح لافغانستان وكمبوتشيا استعادة استقلالهما ووضعهما غير المنحاز ،
وتسمح في نفس الوقت لأهالي افغانستان وكمبوتشيا أن يختاروا بأنفسهم نظامهم
الاجتماعي والاقتصادى وشكل حكومتهم .

وفي امريكا الجنوبية ، وقع خلال العام الماضي ، تطور هام هو استعادة
الديمقراطية في الارجنتين . ونعتقد انه ينبغي للمجتمع الدولي ان يقدم للرئيس
الفونسين وحكومته الدعم الذى تحتاج اليه لتعزيز سلطة القانون والتغلب على الصعوبات
الاقتصادية الأخيرة التي ورثتها الارجنتين عن الديكتاتورية العسكرية . ونأمل أن تكون
الارجنتين مثلاً تحذو حذوه البلدان الأخرى في المنطقة التي تحكمها نظم فاشستية
واستبدادية . واننا قلقون بصورة خاصة لعدم احراز اى تقدم ازاء استعادة الديمقراطية
في شيلي ، وهو بلد تمتع قبل الانقلاب العسكرى في عام ١٩٧٣ بنظام من أكثر النظم
ديمقراطية حققة في امريكا اللاتينية . وتدّين حكومتى بقوة انتهاكات حقوق الانسان القاسية
والقمع العنيف في شيلي ، وتمنح تأييدها غير المشروط للقوى السياسية التي تكافح
بغية عودة الديمقراطية الى ذلك البلد .

ومن جهة أخرى ، لا يزال الموقف في امريكا اللاتينية بالغ الخطورة . واننا
لمقتنعون تمام الاقتناع بأن مشاكل المنطقة لا سبيل الى حلها بالوسائل العسكرية بل

من خلال حل سياسي ينبثق من المنطقة نفسها ، دون تدخل خارجي . وغني عن البيان اننا نعلق أهمية قصوى على الاحترام الصارم لحقوق الانسان واقامة ظروف ديمقراطية ، حيثما لم تكن موجودة . ونود أيضا ان نشدد على أهمية المبادرات المختلفة التي اضطلعت بها مجموعة كنتادورا ، بما في ذلك وثيقة كنتادورا ، التي اقترتها بلدان المنطقة والتي ستشكل ، اذا ما نفذت بأمانة ، خطوة هامة نحو تسوية الأزمة في امريكا الوسطى .

سنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الأمم المتحدة . وقد ازداد عدد أعضاء منظمنا خلال السنوات الماضية الى أكثر من ثلاثة اضعاف ما كان عليه ، حيث حصل كثير من المستعمرات على استقلاله ، الواحدة تلو الأخرى . وقد جرى ذلك التحول في بعض الحالات بوسائل سلمية نسبيا . وفي حالات أخرى ، لم تشبع الرغبة الطبيعية للشعوب في الحصول على حقوقها الانسانية والسياسية غير القابلة للتصرف الا بعد نضال قاس ودموى . واننا نأمل صادقين ان تحصل الاقاليم القليلة ، التي مازالت رازحة تحت الحكم الاستعماري ، على استقلالها في اقرب وقت ممكن بالوسائل السلمية .

وأود ان أشير على وجه الخصوص الى مشكلة ناميبيا لأن الأمم المتحدة تشارك مشاركة نشطة في الجهود الرامية الى حلها . وتواصل جنوب افريقيا ابقاء ناميبيا تحت سيطرتها ، على الرغم من النداءات المتكررة والجماعية الصادرة عن هذه الجمعية . ويوفر قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي قبلت به الأطراف ، الاطار والآليات اللازمة لتمكين شعب ناميبيا من الحصول على استقلاله وتقرير مصيره من خلال انتخابات حرة تجرى تحت اشراف الامم المتحدة . واذا كان ذلك القرار لم ينفذ بعد ، فان المسؤولية لا تقع بكاملها على عاتق جنوب افريقيا فقط . وفي النهاية ، فان الأمر متروك لنا لتؤكد من ان ارادة المجتمع الدولي لن تظل محل تجاهل من جانب حكومة بريتوريا الى الأبد بغير عقاب .

بيد ان مخالقات جنوب افريقيا لا تقتصر على احتلالها غير المشروع لنا ميبيا . فهي تصر ايضا على الاحتفاظ بنظام الفصل العنصرى اللانسانى ، الذى أثار السخط والادانة على صعيد عالمي . ان التمييز ، سواء كان عنصريا أو غير ذلك ، غير مقبول مهما كان شكله . الا انه يصبح غير مقبول الى حد أبعد عندما يصبح اسلوب حياة يومي ، يحرم الاغلبية الساحقة من الشعب من ابسط حقوقها الانسانية والسياسية . وتستحق الجهود التي ترمي الى ادامة الفصل العنصرى سخطا مساويا ، سواء كانت شل الجهود من خلال محاولات خلق كيانات سياسية وهمية أو من خلال منح حقوق محدودة لقطاعات من الاغلبية ، بغية تفتيت وحدة هذه الاغلبية في نهاية المطاف . اننا ندين سياسة الأوطان وما نتج عنها من تفتيت للسكان السود في جنوب افريقيا . وسأختتم اشارتي الى افريقيا بالتشديد على الدور البناء الذى اضطلع به منظمة الوحدة الافريقية في تعزيز التعاون فيما بين البلدان الافريقية وفي تعزيز الهوية الوطنية للدول الأعضاء فيها ، في المجالين الاقتصادى والسياسي . وقد اثبتت تلك المنظمة أنها عامل بالغ الأهمية من عوامل الاستقرار السياسي والتقدم في افريقيا ، والسلم العالمي .

ان احد الانجازات الرئيسية في مجال حقوق الانسان الاتفاق على وضع اتفاقية مكافحة التعذيب ، تلك الاتفاقية التي قدمت الى الجمعية بغية اقرارها . وترحب اليونان ، التي شاركت بنشاط في صياغة هذه الاتفاقية ، بنجاح جهود اللجنة المعنية بحقوق الانسان وتعتبر اعتماد الاتفاقية خطوة هامة ضد ممارسة التعذيب . ونأمل صادقين ان يحترم الجميع هذه الاتفاقية احتراما كاملا ، فلا تظل مجرد اعلان بسيط عن النوايا .

أما بالنسبة لحقوق الإنسان بصفة عامة ، أود التأكيد على أن اهتمامنا باحترامها لا يجب أن تحكمه المصالح النفعية ، ومن المؤكد أننا لا نخدم مصالح الضحايا إذا اتبعنا أسلوب الكيل بمكيالين واقتصروا في اهتمامنا على البلدان أو المناطق التي يلائمنا التركيز عليها من الناحية السياسية .

ولسوء الحظ لم يحقق الحوار بين الشمال والجنوب تطلعات من كانوا يأملون في أن يؤدي إلى إنشاء نظام اقتصادي أكثر عدلا ، وربما كان السبب الأساسي في ذلك الوضع الاقتصادي العالمي العسير وتباطؤ معدل الانتعاش في معظم الاقتصاديات المتقدمة . وعلى الرغم من الجهود التي بذلت مؤخرا لم يتسن حتى الآن البدء في المفاوضات الشاملة .

ويجب علينا أن نواصل جهودنا المشتركة إلى أن يتحقق هذا الهدف ، بيد أنه من الواضح أن البلدان المتقدمة لها دور رئيسي تقوم به ، وستبذل حكومتى من جانبها ما في وسعها للمساهمة في تحقيق ذلك .

لقد اتسمت السياسة الخارجية لليونان فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول الأخرى والحالة الدولية بوجه عام دوماً بالاحترام الدقيق للقانون الدولي والمعاهدات الدولية . وربما كان ميثاق الأمم المتحدة ، وهو حجر الزاوية لسياستنا ، أفضل مدونة قواعد سلوك وضعت حتى الآن لتنظيم العلاقات بين الدول ، ومن مبادئه الأساسية نبذ استخدام القوة والتسوية السلمية للمنازعات . وتمسك الحكومة اليونانية بقوة بهذا المبدأ ، وإذا ما أمكن قبوله على الصعيد العالمي فإن معظم المشاكل الرئيسية التي تعاني منها البشرية اليوم ، أن لم تكن كلها ، ستجد حلاً لها عن طريق الحوار والمفاوضات .

ولكن تلك ، للأسف ليست هي الحال ، ولذلك يتهم كثيرون الأمم المتحدة بالفشل وعدم الفعالية بل والافلاس .

وتدرك اليونان جيداً أن منظمنا لم تتمكن من تحقيق كل تطلعات شعوب

العالم ، وانها قصرت دون تلبية الاحتياجات العميقة لتلك الشعوب الى تحقيق السلم والحرية والأمن وخاصة بعد التجارب المفجعة للحرب العالمية الثانية .
 لكننا ، مع ذلك ، لسنا على استعداد للموافقة على الادانات غير المحددة والأحكام التي تنطوي على افراط في التعميم ، ونظرا لأنه ليست هناك سلسلة أقوى من اضعف حلقة فيها لا يمكن للأمم المتحدة ان تكون أكثر فعالية الا بقدر ما يسمح به اعضاؤها . ومن ثم تعتقد حكومتى اعتقادا راسخا باننا اذ نقرب من الذكرى الاربعين لتأسيس هذه المنظمة الدولية ، يجب ان يكون هدفنا المشترك التوصل الى سبل تدعيمها بدلا من ايجاد مبررات لانتقادها ، والبحث عن اساليب لتعزيز تنفيذ مبادئها بدلا من محاولة تجاهل تلك المبادئ ، وبصورة مختصرة ، علينا ان نعمل سويا بحسن نية حتى تتمكن الأمم المتحدة من القيام بالمهمة التي اناطها بها مؤسسوها .
الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي ان اذكر الاعضاء بانه طبقا للمقرر ٣٤ / ٤٠١ للجمعية العامة فان الكلمات الخاصة بممارسة حق الرد تقتصر على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية ويدلي بها الممثلون من مقاعد هم .

وادعو ممثل الارجنتين الذى طلب ممارسة حقه في الرد الى القاء كلمته .

السيد باربوسا (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمع وفد الارجنتين باهتمام بالغ الى الملاحظات التي ابدتها وزير الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة بشأن قضية جزر مالفيناس من خلال البيان الذى القاه بعد ظهر اليوم امام الجمعية العامة .

وممارسة لحق الرد ، أود الادلاء بالتعقيبات التالية . قال السير جوفرى ان حكومة الارجنتين الحالية ليست مسؤولة عن حرب ١٩٨٢ ، لكن نتائج تلك الفترة لا يمكن ان تطرح جانبا . ويود وفدى ان يعرف ما الذى يقصده وزير الخارجية بهذه

الأقوال . هل يعني ذلك ان هناك نية من جانب المملكة المتحدة للتغلب على تلك النتائج ، ام انها على العكس من ذلك ترغب في استمرارها بصورة أعمق ؟ واذا كانت النية الحقيقية لحكومة المملكة المتحدة محاولة تجاوز تلك النتائج ، فلماذا ترفض اذن التفاوض بشأن ما يعتبر الجوهر لأصل النزاع ؟

ان العملية الشاملة التي ادت الى اجتماع الطرفين في برن كانت تقوم على الفكرة الرامية الى اقامة حوار سياسي غير رسمي وبجدول أعمال مفتوح ، على أساس ان ذلك هو افضل سبيل لتجاوز التناقضات فيما بين مواقف متعارضة . الا ان ممثلي الارجنتين واجهوا جمودا لم يكن متوقفا من جانب الوفد البريطاني ، وهو ما لا يتفق مع روح الحوار غير الرسمي الذي اتفق عليه بين الطرفين عن طريق الدولتين المشرفتين البرازيل وسويسرا . ومن ثم كانت النية اجراء حوار من اجل التوصل الى اتفاق يتضمن اطارا للتفاوض ، حوار بجدول أعمال غير محدد يعقبه اجراء واقعي يشمل كل المشاكل . وكرر كل المشاكل . القائمة بين الطرفين . ولكن من الواضح ان مسألة السيادة لا يمكن تجاهلها لأسباب منطقية وسياسية وأيضا نظرا للاحتياج الى توافر القدر الذي لا غنى عنه من الواقعية .

وبانكار أو رفض وضع حد لهذه المسألة المدرجة على جدول الأعمال ، حاول الجانب البريطاني في الواقع ان يفرض الشروط لاجراء ذلك الحوار . والنتيجة الملموسة الوحيدة لاجتماع برن تتمثل في الرفض البريطاني حتى لمجرد مناقشة الطريقة التي يمكن ان تناقش بها مسألة السيادة مستقبلا ، مع اخذنا في الحسبان لكون هذه ، بالتحديد ، هي المفاوضات التي دعت الى اجرائها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وقد اصبح واضحا الآن تمام الوضوح ان نية بريطانيا متجهة الى عدم الاستجابة الى هذا النداء الذي وجهه المجتمع الدولي .

وفيما يتعلق بتقرير المصير ، الذي اشار اليه وزير خارجية المملكة المتحدة ، علينا ان نسأله : على من ينطبق هذا القرار ؟ هل ينطبق على السكان البريطانيين الذين يعيشون هناك على الاراضي الارجنتينية ، التي يحتلونها ؟ انهم اناس حلوا محل السكان الارجنتينيين الذين طردوا ، دون اجراء اي مشاور بشأنهم . ولقد اعربت الجمعية العامة بالفعل عن وجهات نظرها في هذا الشأن ، وضمنت وجهات نظرها هذه العديد من القرارات .

ويود وفد بلادي ان يذكر بوضوح مرة أخرى ان الارجنتين تسعى الى اجراء مفاوضات وترغب في ذلك . فهذه هي الطريقة الوحيدة لحل النزاع . وذلك ، في واقع الأمر ، واجب تفرضه علينا أحكام الميثاق ، وهو واجب ذكرتنا به مرارا الأمام المتحدة . واذا كان لهذه المفاوضات أن تكون حقيقية ، تعين ان تتضمن تلك المفاوضات الحقيقية جوهر المسألة ، وهو موضوع السيادة .

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل ان ارفع هذه الجلسة ، طلب مني رئيس الجمعية العامة أن اذكر الممثلين بما يلي : كما يعلم الممثلون جميعا فقد كان في نيته ان تبدأ الجلسات في مواعيدها المحددة بدقة . ولكن لسوء الحظ ،

حدثت بعض التأخيرات حتى الآن نتيجة بعض الالتزامات المتزامنة الواقعة على رؤساء الدول الذين القوا ببياناتهم امام الجمعية . الا انه بالنظر الى ان التأخيرات يحتمل ان تكون أقل حدوثا في المستقبل ، فان الرئيس ينوي بدء جلسة صباح الغد الساعة ١٠ / ٠٠ وسوف نكون ممتنين للوفود اذا ما التزمت بهذا المقرر عملا على تكامل العدد .

كما أود ان اذكّر الممثلين انه اذا ما حدث لسبب أو لآخر ان حالت الظروف دون حضور الممثلين الدائمين الى الجلسة في الوقت المحدد ، فانه ينبغي على من لا يتمكن من حضور الجلسة منهم ان ينيب عنه احد اعضاء البعثة للحضور ، وذلك حتى يتمكن من تحقيق النصاب القانوني المطلوب .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٠٥